الأمم المتحدة
S/PV.4858



مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٥٨**

الخميس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام

03-61103 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مارتن داهيندن، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد داهيندن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومن السيد مارتن داهيندن، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

أعطي الكلمة أولا للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): تأتي مناقشة اليوم بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام في وقت مناسب، حيث تترأسون، سيدي، أعمال مجلس الأمن. فبلدكم، أنغولا، من بين أكثر البلدان تضررا من الألغام؛ ولسوء الطالع، ما زالت الألغام التي خلّفتها الحرب تحصد الضحايا وتعرقل الإنعاش الاقتصادي وتوزيع المساعدات الإنسانية والجهود الإنمائية في عدد من المقاطعات.

إننا نتعاطف مع جميع مواطنيكم الذين دفعوا ثمناً باهظاً بسبب ما تمثله الألغام من بلاء. ومناقشة اليوم مناسبة بصورة خاصة لأن بعثة مجلس الأمن عادت لتوها من أفغانستان، حيث تدير دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة – التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من إدارة عمليات حفظ السلام – أكبر برنامج للإجراءات المتعلقة بالألغام في العالم. وقد استمعت بعثة المجلس إلى إحاطة في مرفق التدريب التابع لمركز كلاب الألغام في كابل، وعلمت البعثة أن نحو ٧ ٦٠٠ أفغاني و ٢٠ موظفاً دولياً و ٢٠٠ كلب متخصص يقومون بإجراءات تتعلق بالألغام في أفغانستان. وعلمت البعثة أن هذه الإجراءات المتعلقة بالألغام عمل إنساني مُلحّ وشرط مسبق للإعمار والتنمية.

ومع أن أفغانستان من أكثر بلدان العالم تضرراً بالألغام، فإن البعثة علمت أثناء الإحاطة أن الجهود التي تبذل في المناطق المتأثرة جداً لن تكتمل بمستوى التمويل الراهن قبل عام ٢٠٠٧. وسيستفيد عدد من المحاربين السابقين في أفغانستان، الذين شاركوا في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي قادتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من التدريب على إزالة الألغام، مما سيمكنهم من مساعدة بلدهم، وسيتلقون أجراً نظير عملهم يمكّنهم من تحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادياً.

بوسع المرء أن يرى في أفغانستان وأنغولا سلسلة كاملة من أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام الجارية هناك. من توعية سكان المناطق المتضررة بخطر الألغام، إلى مساعدة ضحايا انفجارات الألغام الأرضية، إلى مسح وتطهير المناطق المزروعة بالألغام، إلى تدمير مخزونات الألغام، وكذلك الجهود التي تبذل لإقناع القادة العسكريين بالتخلي عن استخدام الألغام امتثالاً للالتزامات التي قطعت بموجب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد.

هذه ليست المرة الأولى التي يعترف فيها مجلس الأمن بمساهمة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الجهود الدولية الرامية للحفاظ على السلم والأمن. ففي آب/أغسطس ١٩٩٦، ناقش المجلس إزالة الألغام في إطار عمليات حفظ السلام وركّز على ضرورة التنسيق على صعيد دولي في إطار منظومة الأمم المتحدة، وعلى إدماج عناصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثات حفظ السلام، عندما يكون ذلك مهماً.

ومنذ مناقشة عام ١٩٩٦، حققت إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام تقدماً يسترعي النظر. ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هي وكالات الأمم المتحدة الرائدة في الاضطلاع بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنسيقها. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للسلطات الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام في أكثر من ٥٠ بلداً. وتتولى اليونيسيف التوعية بمخاطر الألغام في ٢٨ بلداً. بينما تتولى دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام مسؤولية تنسيق إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام وإدارة برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في سبع عمليات لحفظ السلام أو الطوارئ الإنسانية. وتدعم دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام مبادرات في قبرص، من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي إريتريا، من خلال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وفي جنوب لبنان، من خلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكذلك في أفغانستان والسودان والعراق.

واليوم، يخطو مجلس الأمن خطوة أخرى بالاعتراف بمساهمة الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام والجهود الرامية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أن أقدم بعض الأمثلة لأوضح كيف يتم هذا ميدانياً.

في إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب لبنان، عمليات مسح وتطهير الألغام ضرورية لنشر بعثات حفظ السلام بأمان، وتمكينها من تنفيذ ولايتها.

يمكن أن تساعد الإجراءات المتعلقة بالألغام على بناء الثقة أثناء عمليات السلام. ففي قبرص استُهلّت الاستعدادات، بدعم قوي من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتطهير حقول ألغام في المنطقة العازلة التي تقسم الجزيرة. وفي حين أن الأراضي يمكن أن تستخدم لأغراض إنتاجية، فإن برنامج التطهير من الألغام يلقى استحساناً لقيمته السياسية في المساعدة على إزالة رمز من رموز التقسيم. وفي السودان، أدّت الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى قيام تعاون فريد بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان لتطهير جبال النوبا من الألغام.

الإجراءات المتعلقة بالألغام تجعل أطراف الصراع يشتركون في مبادرات إنسانية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتعاون وثيق مع العاملين في ميدان حفظ السلام للحصول على التزامات من طرفي الصراع بالامتناع عن استخدام الألغام وتدمير مخزوناها وتقديم معلومات عن حقول الألغام.

وتساعد إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام على بناء السلم والأمن في أكثر من اثني عشر بلداً آخر أو إقليماً تشغل بال مجلس الأمن. وتدعم الأمم المتحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان وألبانيا وأنغولا وجمهورية إيران الإسلامية وبوروندي والبوسنة والهرسك وجورجيا والسودان وطاجيكستان والعراق وغينيا - بيساو وكرواتيا وكمبوديا.

الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصر دينامي من عناصر عمليات حفظ السلام ويسهم في الطرق التي نخطط بها العمليات ونسيِّر بها عملنا.

يتعين التخطيط مبكراً بمشاركة خبراء الإجراءات المتعلقة بالألغام لكي تتمكن إدارة عمليات حفظ السلام من تنفيذ عمليات الطوارئ بكفاءة. وقد شارك مؤخراً موظفو دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة في بعثة التقييم التي زارت ليبريا قبل إرسال بعثة الأمم المتحدة إلى ليبريا.

وتقدم دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام أيضاً معلومات عن نطاق مشاكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والمتفجرات المتبقية من الحروب، تتضمن جميع تقارير الأمين العام عن عمليات حفظ السلام المقدمة إلى مجلس الأمن، كما تقدم معلومات عن الجوانب الإنسانية لتأثيراتها.

وتتضمن الآن عمليات حفظ السلام المتعددة الجوانب مستشارين متخصصين بحماية الأطفال ومراكز تنسيق جنسانية، وكثيراً ما تضم مراكز تنسيق للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي إطار دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، وبالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، نعمل على توفير تدريب متعدد الجوانب لهؤلاء الموظفين ولزملائهم في عمليات حفظ السلام، لضمان أن تكمل وتدعم أدوارهم بعضها بعضاً. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون المستشارون المتخصصون في حماية الأطفال والعاملون في عمليات حفظ السلام على دراية بأهداف ومضمون جهود التوعية بمخاطر الألغام. وتوفر هذه الإحاطة الإعلامية فرصة لمجلس الأمن ليطلب إلى نطاق متنوع من الجهات الفاعلة أداء أعمال محددة يمكن أن تعزز الإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار عمليات حفظ السلام. ولهذا الغرض، قد يرغب المجلس في نظر ومعالجة المسائل التالية في سياق المناقشة التي يجريها هذا الصباح.

أولا، يوجد إطار معياري قوي بشأن الألغام الأرضية، ولكن وجود صلة بتناول الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، سيسهل كثيرا من جهود التطهير بعد انتهاء الصراع. كما أن حقوق الناجين من الألغام ينبغي أن تنعكس في الصك الجديد الذي يجري النقاش حوله في الجمعية العامة بشأن حقوق المعوقين.

ثانيا، ينبغي لأطراف الصراع أن تكون على وعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الأعمال المتعلقة بالألغام في بناء الثقة. ويمكن للأمم المتحدة كفالة أن يتلقى الممثلون الخاصون للأمين العام والمفاوضون والوسطاء والميسرون في عمليات السلام، وبصورة منتظمة، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال المتعلقة بالألغام، لاتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. ويمكن للمجلس أن يحث أطراف الصراع على تضمين الأعمال المتعلقة بالألغام في مناقشاتها، متى كان لذلك صلة بالموضوع.

ثالثا، يمكن لقوات حفظ السلام أن تضطلع بدور مهم في إزالة الألغام. وقد تجلى ذلك مؤخرا في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي كلف فيها مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، المتعاقدين والقوات المتاحة بتطهير وتعبيد الطرق في المنطقة الأمنية المؤقتة، حيث أدى استخدام الألغام فيها مؤخرا من قبل جماعات غير محددة الهوية إلى تقويض ثقة السكان المحليين، وشكل عقبة أمام عودة المشردين داخليا واللاجئين. وينبغي للمجلس أيضا أن ينظر

في دعوة البلدان المساهمة بقوات إلى تدريب قواتها لحفظ السلام على إزالة الألغام وفقا للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد قام مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بتطوير معايير من هذا القبيل للأمم المتحدة. وسيطلعنا السفير داهيندن على المزيد عن هذا الموضوع.

رابعا، إن إزالة الألغام عملية مكلفة. ويلزم أن نكفل أن تكون موجهة بشكل منهجي نحو المهام التي تحظى بالأولوية العليا. ومن الأساسي في هذا الصدد تجميع المعلومات بصفة منتظمة، لتحديد الأولويات وضمان الفعالية بالنسبة للتكلفة. ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تجمع معلومات بشأن نطاق وأثر مشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، باستخدام نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد تم تطوير هذا النظام في مركز جنيف الدولي، بتوجيه من الأمم المتحدة، وتم نشره الآن في حوالي ٣٠ برنامجا ميدانيا. والسفير داهيندن سيخبرنا أيضا عن نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام.

خامسا، يمكن كذلك أن تكون الأعمال المتعلقة بالألغام جزءا مهما من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أشرت بالفعل إلى العملية الجارية حاليا في أفغانستان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية يقوم مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمات غير الحكومية بمناقشة مسألة استخدام الجنود المسرحين لمباشرة الأعمال المتعلقة بالألغام.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد على وجود حاجة إلى الأموال. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة المالية الكافية والمستمرة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومن ثم، تخفيف معاناة السكان المتضررين بالألغام والذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة.

إن إدارة عمليات حفظ السلام تشعر بالامتنان لما أبداه مجلس الأمن من قيادة ودعم، لإدماج شواغل مواضيعية في ولايات عمليات حفظ السلام، وفي الاقتراحات المتعلقة بتعيين موظفيها وفي ميزانياتها. ويحدوني الأمل في أن يواصل أعضاء مجلس الأمن، نتيجة لهذه الإحاطات، الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة، الواردة في تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس، وأن يعكسوا بالكامل شواغل الأعمال المتعلقة بالألغام في مداولاتهم وقراراتهم المتعلقة بكل قطر على حدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسفير داهيندن.

السيد داهيندن (مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان والشرف سيدي الرئيس، لدعوتكم إياي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، يدعم جهود المجتمع الدولي للحد من أثر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وهو يقدم المساعدات التشغيلية، وينشط في مجال الأبحاث، ويدعم تنفيذ اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام. ويوفر المركز طائفة عريضة من الخدمات، مثل البعثات الاستشارية، والتدريب، والتقييم، والدعم التقني، إلى البلدان المتضررة بالألغام والحكومات المانحة والأمم المتحدة، والوكالات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية.

وهناك مجالان من مجالات عملنا يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة لعمليات حفظ السلام؛ وهما إدارة المعلومات، ومعايير الأعمال المتعلقة بالألغام. وما له أهميته أيضا الدراسة

التي استكملت مؤخرا عن دور العسكريين في الأعمال المتعلقة بالألغام، والتي أعدت بناء على طلب دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام؛ ذلك أن المعلومات الدقيقة التي تأتي في حينها بشأن تهديد الألغام والذخائر غير المنفجرة، لها أهمية حيوية بالنسبة لتنفيذ عمليات حفظ السلام، والتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وبالمثل، هناك طائفة عريضة من الأطراف الفاعلة المختلفة، مثل العسكريين والسلطات المحلية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، تحتاج إلى هذه المعلومات لمتابعة مهامها.

وتحقيقا للفعالية، فمن الأساسي تمكين مختلف الأطراف الفاعلة من جمع وتبادل المعلومات المتعلقة بخطر الألغام، بأسلوب موحد. ومن المهم أيضا تناول وتبادل هذه المعلومات عبر مختلف مراحل إدارة الأزمات وإعادة الإعمار. وهذا حتى وقت قريب، لم يحدث بصورة مرضية إلا نادرا. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تطور التعاون بين دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز جنيف، مما أتاح نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام. وهو أداة تعتمد على الحاسوب، لجمع البيانات المتعلقة بتهديد الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتخزين تلك البيانات وتحليلها ونشرها بشكل موحد. وهذا النظام ينفذ الآن في ٣٦ بلدا أو برنامجا، ويطبق أساسا في حالات ما بعد الصراع. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان، بالنسبة للأعمال المتعلقة بالألغام، أن تكون معالجة البيانات منذ البداية قابلة للتطبيق المتبادل. وهذا ما دعا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في دورتها السابعة والخمسين، إلى تشجيع البلدان المساهمة بقوات على الاستفادة من نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام.

وفي سياق حفظ السلام، فإن هذا النظام يستخدم اليوم في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وقوة حفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. ونستخدمه أيضا القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية إلى أفغانستان، ويستخدم، بالطبع في العراق، خارج سياق حفظ السلام.

ويقدم مركز جنيف الدعم لنظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك قبل وبعد نشر هذا النظام الذي تموله أساسا الحكومة السويسرية. وهذا الدعم، يتضمن التدريب والمساعدة التقنية لتركيب النظام وتجهيزه، ونقل مصادر البيانات المتاحة إلى النظام إذا كان ذلك ضروريا، ومتابعته بالصيانة والدعم. وكما هو الحال بالنسبة لأية برامج حاسوبية فنية، يجري عمل متواصل لتطوير النظام، وهو متوفر حاليا بمجموعة من اللغات. أما ملكية البيانات والسيطرة عليها، فتخصان المستعمل بطبيعة الحال.

ومن المشجع أن نرى أن القوات العسكرية لعدد متزايد من البلدان المساهمة بقوات، تنفذ بنفسها برامج تدريب على نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام، مثل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وبالمثل، فإن معظم المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام تألف هذا النظام وتستخدمه.

أما معايير الأعمال المتعلقة بالألغام، فإنها مجال آخر رئيسي ووثيق الصلة بعمل مركز جنيف. وقد تم إعدادها، كما سمح الأعضاء من وكيل الأمين العام، بتفويض من الأمم المتحدة. وهذه المعايير لها غرضين في منتهى الأهمية. أولا، إنها تساعد في تحسين جودة الأعمال المتعلقة بالألغام؛ وهي، ثانيا، تسهل التعاون فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة. وبما أن هذه المعايير أصبحت مطبقة على نطاق واسع، فهناك الآن مصطلحات مشتركة وفكر مفاهيمي مشترك، وقد تحسن التدريب والتثقيف في هذا المجال. وخلاصة القول إن هناك الآن تحسنا كبيرا في قابلية التطبيق المشترك والتفاهم

المتبادل فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة في مجال العمل المتعلق بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وقد أوصى الأمين العام في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة بأنه:

”ينبغي للبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التي لديها خبرة في مجال التخلص من المعدات المتفجرة وإزالة الألغام أن تضمن إجراء هذه العمليات وفقا للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام“.(A/58/260، الفقرة ٦٠(و))

وتتمثل الفوائد المحتمل أن تجنيها عمليات حفظ السلام من تطبيق المعايير الدولية في تحسين قابلية التشغيل المتبادل بين وحدات المهندسين التابعة للدول المساهمة بقوات وكفالة عدم احتياج المناطق التي تطهرها إلى التطهير من جديد في مرحلة لاحقة. ويقوم أفراد حفظ السلام بإزالة الألغام بصفة رئيسية دعما للمهمة القائمين بها. بيد أن من المهم أن يؤدى هذا العمل وفقا للمعايير المتفق عليها، وأن يسجل بعد ذلك في شكل موحد.

وفي الماضي كانت الأنشطة التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام تشكل في كثير من الأحيان أصول البرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تعقبها، ولكن عمليات التحول هذه كان يمكن أن تتم على نحو أكثر سلاسة لو أن هناك معايير متفق عليها يجري تطبيقها بالفعل. وتشتد الحاجة إلى المعايير الموحدة في بعض الحالات، مثل إريتريا ولبنان، حيث تضطلع بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في معظم أجزاء البلد سلطة وطنية، بينما تقوم قوات حفظ السلام بمهام أخرى في منطقة تكلف بها.

وإضافة إلى وضع مركز جنيف المعايير من الوجهة التقنية، يوشك المركز أن يوسع برنامجه الخاص بالتوعية والتدريب، مع توجيه الجهد الرئيسي نحو مساعدة البلدان المتضررة من جراء الألغام على مواصلة تطبيق المعايير. ويعمل مركز جنيف أيضا عن كثب مع العسكريين على نشر المعايير الدولية. وكمثال واحد فقط على ذلك، سيعقد المركز في الأسبوع المقبل حلقة عمل في سانتياغو بطلب من حكومة شيلي. وقد عقدت دورات تدريبية وحلقات عمل في سياق دورات ضباط أركان الحرب بمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومن خلال برنامج شراكة من أجل السلام. وقد نظم المركز مؤخرا تدريبا على المعايير بالاشتراك مع القوات المسلحة لأوكرانيا، لدعم الجهود التي تبذلها مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وكما في حالة نظام إدارة المعلومات، يجري عدد من الجيوش التدريب على المعايير الموحدة لاستخدامها الخاص.

وقد كان أصلح دور يقوم به العسكريون في الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ بعض الوقت موضوعا للمناقشة في كل من الدوائر المدنية والعسكرية. وأكمل مركز جنيف مؤخرا دراسة لهذه المسألة بطلب من دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام. ووجدت الدراسة أنه ليس من السهل أن تنقل إلى مجال نزع الألغام للأغراض الإنسانية الخبرة الفنية العسكرية في فتح الثغرات بحقول الألغام، حيث من غير المقبول نسبة إزالة تقل عن ١٠٠ في المائة إذا أريد إعادة الأرض بسلام إلى السكان المدنيين. ومع أن لدى العسكريين القدرة على إعطاء التحذيرات للمدنيين عن أخطار الألغام والعتاد غير المنفجر، فلم يتم إعدادهم جيدا للاضطلاع بحملات التوعية والتثقيف المجتمعية. وبصفة عامة، لا تضطلع القوات العسكرية لحفظ السلام بعمليات واسعة النطاق للمسح أو وضع العلامات أو إزالة الألغام.

ويشكل العسكريون في كثير من البلدان محور الاستجابة الوطنية بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالألغام، رغم تبين أن ذلك يتسم بأقصى قدر من الفعالية حين تخضع بعض الجوانب مثل تحديد الأولويات ومراقبة الجودة تحت رقابة مدنية. وتقوم الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في العادة بتدمير مخزوناتها من الألغام بنجاح بواسطة قواتها العسكرية.

وقد أظهرت التجربة العالمية في إدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام أن هذه الحالات الطارئة جميعا تقتضي مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المختلفة. كما أثبتت أن نجاح العملية بوجه عام يتوقف إلى حد كبير على القدرة على إدارة التحول في سهولة إلى مرحلة ما بعد الصراع لدى تفكيك الوجود العسكري الدولي. ومن شأن إدارة المعلومات والمعايير الدولية، وكذا الفهم الأفضل لقدرات العسكريين والقيود التي يخضعون لها في هذه الحالات أن يحسن كثيرا فعالية الإجراءات المتعلقة بالألغام وأن يسهم في سلاسة المرحلة الانتقالية. وهذا ما يلتزم مركز جنيف بتحقيقه في شراكة مع الأمم المتحدة، ونقف على أهبة الاستعداد للمساعدة عند الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد داهيندن على إحاطته الإعلامية الهامة.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي مرة ثانية أن يهنئكم يا سيدي على تبوئكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن يؤكد لكم تأييدنا الكامل. ونشعر بالامتنان لكم لعقدكم هذه الجلسة عن أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام لعمليات حفظ السلام، وهو بند رفيع الأولوية في صون السلام والأمن الدوليين.

وأود أيضا أن أشكر السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، والسيد مارتن داهيندن، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، على الإحاطتين المفصلتين اللتين قدماهما، واللتين وفرتا معلومات إضافية عن التهديد الذي تمثله الألغام المضادة للأفراد والعمل الجاري لإزالة هذه الألغام ومساعدة الضحايا والبلدان المتضررة من جراء هذه الآفة الفتاكة.

ونعلم من التجربة أن للمجتمع الدولي، والجمعية العامة بصفة خاصة، دورا سياسيا رئيسيا يقوم به في إزالة الألغام. غير أنه بينما تضطلع الجمعية العامة بدور سياسي في الإجراءات المتعلقة بالألغام، يتحمل مجلس الأمن الدور التشغيلي من خلال عمليات حفظ السلام التابعة له. ومن هذا المنطلق ننظر في بند اليوم، الذي يتيح لنا الفرصة للتفكير معا في أفضل طريقة لمعالجة مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويدل اعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ١٩٩٧، التي انضمت إليها الآن ١٣٤ من الدول الأطراف، كما تدل التحضيرات لعقد أول مؤتمر استعراضي في نيروبي، بكينيا، في عام ٢٠٠٤، على إحراز تقدم كبير في هذا الصدد.

ونعرب عن ترحيبنا بنتائج الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات، إذ تتيح تلك الاجتماعات للمجتمع الدولي فرصة ليؤكد مجددا التزامه الراسخ باستئصال جميع الألغام المضادة للأفراد، وليؤكد مجدداً وعيه بالمأساة الإنسانية التي هي السبب الأساسي فيها، وليزيد الوعي العام بالخطر والمزايا المترتبة على الانضمام للاتفاقية.

ويستند التزام الأمم المتحدة إلى أهدافها الاستراتيجية الستة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، ويتجلى هذا الالتزام في التقدم الذي تم إحرازه نحو تنفيذها، على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام (A/58/260). وكل هذا جدير باهتمامنا.

ينبغي دعم عمل الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد عمل دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة من المجتمع المدني. وبغرض تعزيز تبادل المعلومات والخبرات، هناك حاجة لتنسيق داخلي، لا داخل تلك الهيئات فحسب، ولكن أيضا بينها وأطراف فاعلة أخرى في المجتمع الدولي.

إن العلاقة التعاونية التي تأسست بين كيانات تابعة للأمم المتحدة وجامعات ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني تستحق دعمنا. وقد سمح لنا تضافر الجهود هذا بأن نحدد طابع المشاكل التي تتسبب فيها الألغام والعوائق الواجب التغلب عليها وأن نرسم خطط عمل وأن نتقدم بتوصيات لجعل الأعمال العالمية أكثر فعالية.

وعلى نفس المنوال، يرحب وفد بلادي بإنشاء شبكة المعلومات الإلكترونية المتعلقة بالألغام، والقيام بأنشطة تعليمية بشأن الأخطار التي تشكلها الألغام وإنشاء شبكات وتبادل معلومات بين البلدان المتضررة من الألغام والإجراءات المتخذة في تعبئة الموارد والتدابير القانونية لكفالة الامتثال للاتفاقية ومساعدة الضحايا.

ويشهد إنشاء دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام داخل إدارة عمليات حفظ السلام على أهمية هذه المسألة وعلى التزام المجلس، من خلال الأمانة العامة، بإيجاد حل جذري للمشكلة. ونرحب بالأنشطة التي تضطلع بها الدائرة، بتعاون وثيق مع هيئات النظام الدولي المعنية. وينبغي تشجيع هذه الأنشطة. وينبغي تجميع العمليات المتعلقة بالألغام المنفذة من خلال بعثات حفظ السلام ونشر خبراتها على نطاق واسع. وبالمثل، ينبغي تشاطر الدعم الذي قدمه فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمجموعة جديدة من المعايير الدولية لعمليات إزالة الألغام بشأن استخدام الكلاب المدربة على اكتشاف الألغام مثلما يحدث في أفغانستان.

ويعتقد وفد بلادي بأننا ينبغي أن نستعرض متطلبات عمليات إزالة الألغام في بداية التخطيط لعمليات حفظ السلام وأن البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تدمج عمليات إزالة الألغام في برامجها التدريبية، بامتثال صارم للمعايير الدولية. ونحن نقدر قرار فريق التنسيق المشترك بين الوكالات بوضع مبادئ توجيهية لإدماج المنظور الجنساني في برامج عمليات إزالة الألغام ونشجع على مواصلة المشاورات بشأن هذه القضية مع موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

ونرحب بإدماج عمليات إزالة الألغام في حفظ السلام والبرمجة ووضع الميزانية للأعمال الإنسانية والتنمية. وفي ذلك السياق، ندعم عمل فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام للترويج لاتصالات دورية بين الأمم المتحدة والمانحين وأيضا إشراف دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام على قاعدة بيانات تحدد المعلومات عن الاستثمارات والموارد الضرورية للتنفيذ الكفء المدروس للأعمال المتعلقة بالألغام.

وترتبط قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وبناء السلام. وقد كان بيانا السيد غينو والسيد داهيندن مهمان للغاية في ذلك الصدد. وبغية تحقيق هذه الأهداف المترابطة، نحتاج إلى كفالة الامتثال للاتفاقيات الدولية ومنع الاستخدام الحالي لهذه الأسلحة وقبل كل شيء، إزالة الألغام المزروعة بالفعل. وعلى المستوى التشغيلي، سيعتمد النجاح على

الأمدين المتوسط والطويل على إدماج العمليات المتعلقة بالألغام في نزع السلاح القطري والإقليمي.

وبلدي، جمهورية غينيا، طرف في اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وستواصل السعي إلى تنفيذ معاييرها بالعمل مع شركائنا في المجتمع الدولي بغية جعل الألغام الأرضية المضادة للأفراد شيئا من الماضي.

ختاما، يؤيد وفد بلادي مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر عند اختتام هذه المناقشة. ونظل مقتنعين بأن مجلس الأمن سيعزز عمله في سبيل السلم والأمن الدوليين عندما يأخذ في الحسبان في مناقشاته المقترحات والتوصيات التي ستطرح على هذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): نشكركم كثيرا على عقد هذه الجلسة لتناول موضوع ”أهمية إزالة الألغام في إطار عمليات حفظ السلام“ آملين أن تلقي هذه المداولات الضوء مجددا على الجانب الإنساني بأبعاده الكاملة لهذه المعضلة.

ونتقدم بالشكر أيضا للسيدين غينو وداهيندن على الإحاطتين الإعلاميتين الغنيتين اللتين قدماها لنا حول هذا الموضوع.

تنطوي عملية إزالة الألغام على جانبين هما الجانب الإنساني والجانب المتعلق بترع السلاح، وكلاهما، حسب ميثاق الأمم المتحدة، تضطلع بهما الجمعية العامة. وقد سبق للجمعية العامة أن تعاملت مع هاتين المسألتين واتخذت عددا من القرارات بشأنهما. وهنا لا بد من التأكيد على أن اضطلاع قوات حفظ السلام في المساعدة على إزالة الألغام لا يعني بأي حال من الأحوال تحولا في المسؤوليات من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن.

تنبع أهمية هذا الموضوع من ارتباطها بالجانب الإنساني والضحايا التي تنتج في صفوف المدنيين والعاملين في قوات حفظ السلام. ويسترعي الأمر الاستذكار أن عملية إزالة الألغام تستغرق زمنا طويلا وتنطوي على مخاطر كبيرة. ويمكن أن تستغرق بمجملها عقودا زمنية وتحتاج إلى مصادر تمويل كبيرة للقيام بهذه الجهود، آخذين بعين الاعتبار المصاعب التي تواجه هذه العملية وخاصة عدم توفر الخرائط لحقول الألغام المراد نزعها، أو الإحجام عن تقديم هذه الخرائط من قِبل بعض الأطراف للجهات المعنية للقيام بهذا العمل، وكذلك الخصوصية التي تتميز بها المناطق الجغرافية بسبب حالات الصراع القائمة فيها.

إن الترابط بين عمليات حفظ السلام والبرامج الإنسانية أمر هام لكونهما يتم تنفيذهما في إطار حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. وهنا لا بد من الإشادة بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة من خلال مراكز نزع الألغام التي أنجزت عملا كبيرا في بلدان عديدة تعاني من هذه المعضلة، وذلك على مدى العقدين الماضيين.

إيمانا من الجمهورية العربية السورية بهذا الدور الإنساني، فقد ساهمت بلادي، ولا تزال، في تقديم المساعدة للبنان الشقيق في جهوده لإزالة الألغام من الأراضي اللبنانية المحررة التي زرعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبالمساعدة مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان ومع بعض الجهات المانحة. ويتم تقديم المساعدة الميدانية والخبرات والتدريب للتخلص من هذه الألغام وإبطال آثارها الكارثية على المدنيين وسكان تلك المناطق.

إن العمل النبيل يحتاج دائما إلى جهود حثيثة وصادقة للوصول إلى النتائج المرجوة. وهذا ما نأمل به من

خلال جهد جماعي للوصول إلى أفضل النتائج، وبما يخفف من النتائج السلبية لهذه المعضلة وتلافي الخسائر البشرية التي تسقط ضحايا لهذه الألغام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أقول إننا نؤمن بأن رئاسة المجلس اتخذت مبادرة ممتازة باقتراح هذا الموضوع لمداولاتنا اليوم. من المفيد جدا أن نشترك في البحث الجماعي عن الذات فيما يتعلق بمشكلة ندرك جميعا أنها، على مستويات عديدة، ذات أهمية حاسمة للعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي عندما يتدخل في الأزمات. وأود أيضا أن أرحب بالإحاطتين الإعلاميتين الجيدتين جدا اللتين قدمهما وكيل الأمين العام غينو والسفير مارتين داهيندن، حيث سلطا الضوء بشكل واضح جدا على الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

وبالنظر إلى البيانين اللذين أدلى بهما المتحدثان السابقان، واللذين أؤيدهما تماما – وخاصة الأشياء العديدة التي قالها سفير غينيا – سأقتصر على الإدلاء بثلاثة تعليقات.

أولا، من الواضح من الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما أن الأمم المتحدة في الواقع أجرت تقييما للمشاكل وأن الإجراءات المتعلقة بالألغام جرى إدماجها اليوم دون شك في ثقافة الأمم المتحدة. ويمكننا أن نكون مسرورين بوجه خاص لحقيقة أن عمليات حفظ السلام تبرز الآن إلى حد بعيد الحاجة الحاسمة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد لاحظنا أن عمليات صون السلام الرئيسية، لا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشتمل الآن على عنصر هام يتعامل مع الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وكما فعل المتحدثان السابقان، أود أن أضيف أن الجمعية العامة تضطلع بدور هام في عمل الأمم المتحدة المنجز في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. فمنذ عام ١٩٩٨، تجري معالجة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الجمعية العامة ومتابعتها وتوسيعها. وترحب فرنسا بحقيقة أن القرارات المتخذة في ذلك الصدد، التي درج الاتحاد الأوروبي على تقديمها، غطت جميع الأعمال التي أنجزتها الأمم المتحدة في مجال الألغام المضادة للأفراد. وتوفر تلك القرارات أيضا فائدة من الوجهة السياسية وسياقا شرعيا لعمليات حفظ السلام. كما ألقت الضوء على عمل دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة حفظ السلام بشكل عام. وفي هذا الصدد، أرحب بالدور الهام الذي تضطلع به الدائرة في مجال التعاون.

ثانيا، من الواضح أيضا، كالمعتاد، أن هناك مجالات يمكن إحراز تقدم أكبر فيها. وأشكر السيد داهيندن والسيد غينو على الإشارة إلى بعض الطرق التي يمكن من خلالها إحراز ذلك التقدم. وإنني أفكر، على سبيل المثال، بما قاله السيد غينو فيما يتعلق بالتقدم المحتمل في مجال المعايير ودور الإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفه تدبيرا لبناء الثقة، والحاجة لتدريب أفضل للقوات التي تساهم في التوعية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وأخيرا، مسألة تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام. ربما أود أن أضيف شيئا واحدا إلى ذلك. إننا نؤمن بأن الاعتراف باتفاقية أوتاوا يتسم بأهمية حاسمة كليا ليس فيما يتعلق بدورها في حظر الألغام المضادة للأفراد فحسب، بل أيضا بوصفها أداة لتعبئة الإجراءات المتعلقة بالألغام على جميع المستويات، بما في ذلك مجال إزالة الألغام. إنها لحقيقة أن الاتفاقية، التي جاءت إلى حد كبير نتيجة العمل المحرز من المجتمع المدني، اضطلعت بدور رئيسي في جهود التعبئة في مجال إزالة الألغام. وبالنسبة لنا، يمثل ذلك سببا آخرا يبعث على التفاؤل بأن جميع البلدان الرئيسية التي لها دور

للاضطلاع به في حفظ السلام في أرجاء العالم كافة ستنضم للاتفاقية بأسرع وقت ممكن.

ثالثا، بغض النظر عن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة – وهو دور نحييه، مرة أخرى – فذلك لا يعني أن الدول الأعضاء يجب أن تتوقف عن تقديم إسهاماتها وعن بذل كل جهد ممكن بصفتها الوطنية. ففرنسا، من جانبها، تقدم إسهامات من خلال الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك من خلال تعاونها الثنائي. لقد بذلنا جهودنا في الإجراءات المتعلقة بالألغام في بلدان كل القارات تقريبا، بما في ذلك كمبوديا ونيكاراغوا وكوسوفو وكرواتيا – ناهيك عن أنغولا، التي سنقدم لها هذه السنة ٣ ملايين دولار كجزء من مساعدتنا الثنائية. وفي إطار تعاوننا الثنائي العسكري، أود أن أشير إلى أننا نسعى لتطوير التدريب في مجال إزالة الألغام في العديد من البلدان، لا سيما البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، افتتحت فرنسا الربيع الماضي مركزا تدريبيا إقليميا في بنن.

وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، فإننا نؤيد بحماس العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمة الدولية للمعوقين.

في الختام، أود أن أقول إن هذه الأنشطة ينبغي أن تنفذ بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يمكن للإجراءات أن تشمل الجهود الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وأود أن أقول إننا نقدر كثيرا جدا العمل الذي يقوم به فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي تترأسه الآن ألمانيا. وأحيي العمل المنجز في ذلك الصدد. وأود أن أقول أيضا أننا نؤمن بأن من الهام جدا علينا نحن بالأمم المتحدة أن نكون مدركين لحقيقة أنه لا بد من تقييم الجغرافيا السياسية للإجراءات المتعلقة بالألغام وأن يتم استعراضها تكرارا لتحسين الإجراءات المتعلقة بالألغام في الميدان. ومن المهم جدا مواصلة العمل ضد الاستخدام الواسع للألغام، مثلما هي الحالة في كمبوديا وأنغولا والبلدان الأخرى المتضررة بشكل واسع بالألغام المضادة للأفراد.

ومن المهم أيضا الاضطلاع بعمل ربما يكون أكثر تحديدا وتعقيدا ويترك أثرا سياسيا كبيرا في إطار إدارة الأزمات، كما قال السيد غينو. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، من المهم إعطاء الإجراءات المتعلقة بالألغام الأهمية التي تستحقها في غرب أفريقيا، حيث المشكلة أقل انتشارا بسبب أثرها المحتمل على إدارة الأزمات. وفي ذلك السياق، سررنا بالأهمية التي أولتها عملية حفظ السلام في ليبريا للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعتقد، وأتحدث بصفة عامة، بأنه يجب النظر في هذه المسألة في إطار الإقليم الفرعي برمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على عقد المجلس جلسة مفتوحة لمناقشة موضوع ذي أهمية عالمية يأتي تناوله في الوقت المناسب بالنسبة للمجتمع الدولي بمثل أهمية موضوع الأعمال المتعلقة بالألغام. كذلك أعرب عن امتناني للإحاطتين الإعلاميتين الهامتين اللتين قام بتقديمهما كل من السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد مارتين داهيندن، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

إن الصراعات التي يتصدى لها المجلس في مجال ممارسته لصلاحيته تنقسم عادة إلى نوعين يتسببان عموما بخسائر كبيرة في الأرواح، وبالتشويه والمعاناة، إضافة إلى الخسائر المادية. هذان هما أولا وقبل كل شيء، الألغام المضادة للأفراد، وثانيا، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة. إن الأعمال المتعلقة بالألغام هي إذا عنصر أساسي في بناء السلم، حيث أنها، كما أظهرت التجربة، تؤدي دورا هاما في عمليات حفظ السلام. وتقوم عمليات إزالة الألغام أيضا بدور وقائي، ذي أهمية أساسية في مجال الحفاظ على الحياة والسلامة البدنية للعاملين في إدارة عمليات حفظ السلام وللعاملين في مجالات الأنشطة الإنسانية. إلا أننا نفكر أيضا بالسكان المحليين من النساء والأطفال الأبرياء وهم غالبا الذين يتضررون.

وقد سمحت لنا تجربتنا بأن نطور، من خلال سياسات الأمم المتحدة، الإجراءات التي وضعتها الجمعية بشأن الألغام، ودور دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام هو اليوم جزء من إدارة عمليات حفظ السلام. وخلال هذا الوقت، فإن العديد من الصكوك الدولية أُعدت ويتم تحديثها باستمرار بإدخال معايير عالمية جديدة مثل اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الثاني المعنية بأسلحة تقليدية معينة، إضافة إلى آليات للتعاون والإجراءات لحل هذه المشاكل.

وقد طبقت شيلي هذه الصكوك واتخذت أيضا التدابير الضرورية للوفاء بالتزاماتها التي نشأت عن هذه الصكوك. وتخلصت بلادنا، كخطوة أولى، من مخزونات الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، يسرني أن أبلغكم بأننا دمرنا في شهر آب/أغسطس الماضي آخر ٠٠٠ ٥٩ لغم مضاد للأفراد كانت تخزنها القوات المسلحة في بلادنا، ممتثلين قبل الموعد المحدد بعامين لالتزامات شيلي في إطار اتفاقية أوتاوا. ومن الآن فصاعدا، وعلى مدى تسع سنوات، ستوجه جهود بلادنا نحو التخطيط لإزالة وتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد التي زرعت في أراضينا الوطنية.

وفي الوقت الراهن، تتجه جهود حكومتنا أيضا إلى توفير المساعدة الإنسانية لضحايا حوادث الألغام، وللمجتمعات المحلية. وقد عملنا بكفاءة من أجل تحديد تلك المناطق التي تحتوي على حقول ألغام وتعيينها والإعلان عنها. وقمنا أيضا بتوزيع واسع النطاق لكتيبات تدل على التدابير الوقائية لاستعمالها من قِبل الأشخاص الذين يضطرون إلى المرور بمناطق قريبة من هذه الحقول المحددة.

إن أنشطة إزالة الألغام تتركز في بلادنا لدى لجنة عامة متعددة القطاعات ترفع تقاريرها إلى رئيس الجمهورية. وإحدى المهمات الأساسية للجنة الوطنية لإزالة الألغام هي اقتراح السياسات العامة، والمعايير القانونية، والخطط للالتزام باتفاقية أوتاوا بالإضافة إلى الحصول على الموارد من أجل تطوير خطة إنسانية ووطنية لإزالة الألغام يتم، كما ذكرت سابقا، تنفيذها بكفاءة وبشكل سبق الجدول الزمني المقرر لها.

ليس لدينا شك أنه، من المنظور الحالي لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، يجب على مجلس الأمن أن يشمل في ولايات عمليات حفظ السلام بشكل منتظم وعلى سبيل الأولوية وحسبما تستدعي الحالة، الأعمال الخاصة بالألغام، إضافة إلى أمور أخرى تتعلق بمخلفات الحرب المتفجرة الأخرى. ومثل هذه الأعمال، في نظرنا، يجب أن تؤدي إلى إزالة الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة، وبشكل عام، مخلفات الحرب أو الصراعات الأخرى المتفجرة بسبب تأثيرها الخطير على السكان المدنيين بشكل خاص، لا سيما الأطفال، والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، والعاملين في الأمم المتحدة ذاتها. ويجب أن يتم ذلك طبقا لمعايير متفق عليها وطنيا وعالميا.

ونحن نوافق على الحاجة إلى تكرار التنبيه إلى الأخطار الجسيمة التي تتأتّى من هذه الألغام ومن مخلفات

الحرب الأخرى المتفجرة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يدعم أنشطة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام، مع تقدير خاص للعمل الذي تقوم به هذه الدائرة في مجال التنسيق. كذلك نعتقد أن المجلس، من خلال قراراته، ينبغي أن يعزز، من بين أمور أخرى، احترام جميع الدول الأعضاء لمعايير القانون الدولي الخاصة بهذا الموضوع. ونحث بشكل خاص الأطراف في أي صراع على أن تمتنع في كل الأوقات عن إنتاج ونقل وتخزين واستعمال هذا النوع من المواد.

وفي مناسبة بهذه الأهمية، لا نستطيع أن نغفل عن ذكر الشجاعة والتفاني اللذين يتصف بهما الخبراء الذين يعرضون حياتهم وسلامتهم البدنية للخطر في عملية إزالة الألغام. وتفخر بلادنا بأنها ساهمت بفعالية في أنشطة إزالة الألغام من خلال المساهمة في عمليات حفظ السلام وعمليات إزالة الألغام، كما فعلنا في نيكاراغوا، وبتعاوننا مع جيوش أخرى في إزالة الألغام، كما فعلنا مع إكوادور. ونود أن نشيد بكل أولئك الذين وقعوا ضحية هذا العمل الخطير بينما هم يعملون على ضمان عدم وقوع الأبرياء ضحية لتلك الآفة.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى أن شبكة الأمن البشري، وهي مجموعة بلدان شيلي عضو فيها، تعتبر الأعمال الخاصة بالألغام المضادة للأفراد إحدى أولوياتها. لذلك فإننا نكرر نيابة عن مجموعة البلدان في الشبكة موافقتنا على تضمين هذا الجانب، على سبيل الأولوية، في ولايات عمليات حفظ السلام التي يوافق عليها المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليَّ.

السيد بيلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، لقد كنت بعيدا عن نيويورك عندما توليتم رئاسة المجلس، لذلك اسمحوا لي الآن، ولو جاء كلامي متأخرا، أن أعرب عن سرورنا الكبير برؤيتكم تترأسون أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن مسرورون بصورة خاصة لأن برنامجكم بأكمله يتمحور حول ما نعتبره الأكبر قيمة: الجنس البشري.

لذلك فإن وفدي يرحب بهذه المبادرة، التي جاءت في الوقت المناسب، بتنظيم مناقشة مفتوحة حول أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام. وهذه بالتأكيد مسألة مناسبة وهامة. وبما أن لها تأثيرات عديدة على الناس وعلى مستقبل البلدان التي خرجت من صراعات مسلحة، فهي تثير اهتماما كبيرا ليس فيما بين تلك البلدان فحسب، ولكن أيضا ضمن المجتمع الدولي بأسره. والكاميرون دولة موقعة على اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام، وهي سعيدة جدا بفرصة المساهمة في هذه المناقشة.

وفي ذلك الصدد، يسرني أن أهنئ السيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الممتازة وعلى المعلومات القيمة جدا التي زودنا بها. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للسفير مارتن داهيندن، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، على إحاطته الإعلامية.

إن الألغام المضادة للأفراد أسلحة بغيضة وغير إنسانية تلحق الأذى بدون تمييز وتسبب في كل عام العديد من الوفيات والإصابات بجروح والمعاناة الرهيبة للناجين من الموت. والطبيعة غير المقبولة لهذه الأسلحة تنبع بشكل رئيسي من حقيقة أنها تصيب بالأذى في أوقات الحرب وكذلك في أوقات السلم وبدون أي تمييز. وهي غير مقبولة أيضا لأنها تهلك السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال الأبرياء.

إن العواقب الناجمة عن هذه الأسلحة تمت إدانتها لسنوات عديدة من المجتمع الدولي. وتستمر الألغام المضادة للأفراد في القتل وتمزيق أطراف الناس لسنوات عديدة بعد انتهاء الصراعات، وتعيق بناء السلام وجهود إعادة التعمير، وبذلك تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية للمناطق المتضررة بها. وبالفعل، تعيق الألغام الأرضية استئناف الأنشطة الزراعية، وتمنع عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وتعرض للخطر تقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين وقعوا ضحية للصراع، وبذلك تبقي على حالتهم المزرية، مما يمكن أن يؤدي إلى عودة التوترات، وحتى المواجهات.

ومثل هذه الأضرار التي تسببها الألغام المضادة للأفراد لعملية إقامة السلم والأمن الدائمين في البلدان الخارجة من الصراعات المسلحة، تبرر في رأينا، جهود المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل الكثيرة الناجمة عن الألغام. وهكذا، ثبت أنه كان من الضروري للأمم المتحدة أن تأخذ المبادرة لدى نشر عمليات حفظ السلام، وبعد ذلك في فترة ما بعد الصراع للتصدي لمشكلة الألغام.

ويسر وفدي أنه منذ عدة سنوات تم إدماج التدابير الخاصة بالألغام في ولايات مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام. فهذا هو الحال بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الإجراءات الخاصة بالألغام التي تقودها بشكل رئيسي دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، تشتمل على العملية الفعلية لإزالة الألغام، ونشر الوعي بالألغام، وتدريب الناس على التقليل من خطرها، ومساعدة الضحايا، والأنشطة الداعية إلى الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير المخزون منها.

ولذلك، فإن الإجراءات الخاصة بالألغام، في إطار عمليات حفظ السلام، تسعى إلى إتاحة فرص أكبر لاستتباب السلام، وللعودة السريعة إلى النشاط الاقتصادي، ولعودة الحياة الطبيعية في البلدان المتضررة بالصراعات. وإذا ما تم تنفيذ الإجراءات الخاصة في وقت مبكر بالألغام سيكون لها حظ أكبر في أن تكون فعالة وأن تحقق الأهداف المذكورة أعلاه.

ومع ذلك، فإن نجاح الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام يعتمد بدرجة كبيرة على حشد الموارد، حيث أن الأغلبية العظمى لهذه الأنشطة تمول بالتبرعات من المانحين. ومن الضروري لذلك، وبسبب حجم المشكلة، أن تستمر الجهود لدى البلدان المانحة لحشد الموارد. وهنا، تود الكاميرون أن توجه نداء مشوبا بالعاطفة إلى البلدان المانحة كي تقدم الدعم الكافي والمعزز للإجراءات المتعلقة بالألغام في البلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع.

ويأمل وفدي أن يتم التعبير عن هذه الشواغل، وأن تجد مكانها في مشروع البيان الذي لا يمكن لمناقشتنا إلا أن تعززه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): هذه أول فرصة رسمية لي بأن أتمنى لكم، سيدي، كل نجاح في الرئاسة، وأن أعدكم بالدعم الكامل من المملكة المتحدة. وكما فعل المتكلمون الذين سبقوني، أعرب عن الامتنان الشديد على الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها.

إننا نرحب ترحيبا حارا بقرار عقد هذه الجلسة. وقد تعززت الحاجة إلى ذلك لدى أولئك الأعضاء في مجلس الأمن الذين شاهدوا، في الأسبوع الماضي، العمل الكبير

والشجاع الجاري في كابول للقضاء على آفة الألغام الأرضية في أفغانستان. وقد أظهر المتكلمون اليوم ببلاغة أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تؤدي دورا رئيسيا في توطيد أسس عمليات السلام، وفي مساعدة البلدان الخارجة من حالات الصراع في التغلب على الخطر الحقيقي والكبير الذي يهدد بالكامل عملية إعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع.

إن الآثار السياسية والاقتصادية والنفسية للألغام المدفونة في الأرض كبيرة جدا. ولكن وقوع ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ ضحية للألغام الأرضية في كل عام، يجعلنا نتحمل بوضوح مسؤولية جماعية عن اتخاذ إجراءات، وتحقيق نتائج فعالة ودائمة. ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ اليوم أن تقدما كبيرا قد أحرز منذ ناقش المجلس هذه المسألة آخر مرة، في العام ١٩٩٦. ولدينا اليوم بشكل خاص، دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وسياسة للإجراءات المتعلقة بالألغام تتضمن المبادئ الرئيسية لإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، وبالتالي أصبحت استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل أصدقائنا الكنديين، كانت اتفاقية أتاوا خطوة كبرى إلى الأمام. وهناك عمليات أخرى مستحدثة هامة بما فيها إنشاء نظام إدارة المعلومات بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام الذي استمعنا إلى عرض عنه سابقا؛ وإطار الأمم المتحدة التشغيلي للاستجابة السريعة؛ والمبادئ التوجيهية للإجراءات المتعلقة بالألغام في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام؛ فضلا عن عمل فريق المساندة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تحت القيادة المتفانية لألمانيا، ومقره في نيويورك، ويهدف إلى تحسين تنسيق أنشطة المانحين للإجراءات المتعلقة بالألغام.

إننا نرحب، بجميع هذه التطورات ونؤيدها حقا. فقد ساعدت على تهيئة استجابة، أكثر استراتيجية وتنظيما وتنسيقا، لمسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام على المستويين الوطني والعالمي. ولا بد أن تكون لهذه التطورات الاستراتيجية علاقة حاسمة بالأنشطة الجارية على أرض الواقع، ونرحب غاية الترحيب بالطريقة الفعالة المتبعة في تكامل الأعمال المتعلقة بالألغام، أو توحيدها، بصفتها جزءا من عمليات وولايات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وحسبما نوه السيد غينو، وكيل الأمين العام، ثمة فائدة تعود على عمليات حفظ السلام وبناء الثقة من الأعمال المتعلقة بالألغام.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا المرة الأولى التي يُنشأ فيها مركز لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام كجزء لا يتجزأ من بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعرب عن سرورنا لمساهمتنا في ذلك الجهد بتدريب قوات كينية من حفظة السلام على القيام بأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام وفقا للمعايير الدولية المتصلة بتلك الأعمال. ومرة أخرى، وحسبما أشار وكيل الأمين العام، أصبح ذلك التدريب نشاطا أساسيا لتمكين حفظة السلام.

ولقد أسفر إنشاء مركز للأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام تابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن تيسير التعاون والتضافر الفعالين بين المكتب اللبناني الوطني لإزالة الألغام ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكانت النتيجة إحراز تقدم كبير بإزالة ما يزيد على ٣٣ ٠٠٠ لغم من الألغام المضادة للأفراد قبل الموعد المقرر.

كما أدى تركيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إزالة الألغام من مناطق استراتيجية رئيسية إلى تطهير الطرق والمطارات ومناطق مدنية من الألغام، مما عاد بالنفع على السكان المحليين.

وتوضح هذه الأمثلة المزايا التي تحققها الأعمال المتعلقة بالألغام بصفتها جزءا من عملية لحفظ السلام، لا سيما فيما يتصل ببناء السلام والانتعاش والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع. وتشمل هذه المزايا تحسين السلامة والأمن للعاملين في خدمة الأمم المتحدة وحفظة السلام والسكان المتأثرين، وتحسين تسليم المساعدة الإنسانية وإمكانية الوصول إلى السكان الضعفاء. هذه الأعمال تحسِّن البيئة من أجل العودة الآمنة للاجئين وتحسِّن الفرص بتوفير التوعية بأخطار الألغام، ومن ثم يتسنى تمكين السكان من التصدي للأخطار على نحو أفضل ومساعدة ضحايا الألغام. وينبغي أن يحدث أيضا تحسُّن في فرص العمل المدرة للدخل من خلال استعادة الأراضي واستخدامها بصورة منتجة. وسوف يسهم تحسين التنمية الاقتصادية وتهيئة الفرصة للتقدم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. وأساس ذلك كله يتمثل في المكاسب النفسية المتصلة بإزالة خطر إنساني غير أكيد ولكنه حقيقي يهدد السكان.

ويؤكد اتساع نطاق المزايا التي ستتحقق بفضل الأعمال المتعلقة بالألغام في سياق عمليات حفظ السلام واتساع نطاق أصحاب المصالح المشتركين في العملية الحاجة إلى التنسيق الفعال على جميع المستويات. ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في موقف فريد يمكِّنها من القيام بهذه المهمة، وهذا هو السبب الذي من أجله تلتزم المملكة المتحدة بدعم الدور التنسيقي الذي تقوم به هذه الدائرة. ونقدم في الوقت الحاضر ١٦ مليون دولار كتمويل سنوي لدعم أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام، يوجه الجزء الأعظم من هذا المبلغ عن طريق الأمم المتحدة. وأعتقد بأن مبلغ ١,٥ مليون دولار من ذلك المبلغ يوجه لدعم العمل الهام الذي يقوم به مركز جنيف الذي سمعنا عنه في وقت مبكر.

أخيرا، تتطلع المملكة المتحدة إلى استكمال البيان الرئاسي المتفق عليه، الذي يجري إعداده حاليا. ويتسم هذا البيان بالأهمية لأنه يؤكد على المسائل الرئيسية المرتبطة بالأعمال المتعلقة بالألغام من أجل عمليات حفظ السلام، وتقييم التقدم الذي أحرزناه حتى الآن وتحديد الطرق التي نستطيع أن نعمل فيها معا للمضي قدما بهذه الخطة ومعالجة المشاكل الكثيرة التي لا تزال باقية.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين لأثني عليكم، السيد الرئيس، على تكريس هذه الجلسة لمسألة نعتقد بأنها ذات أهمية قصوى لدى المجتمع الدولي. وأود أن أعرب أيضا عن الشكر للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وللسفير داهيندن، مدير مكتب جنيف الدولي، على ملاحظاتهما المركزة بدقة والمفصلة.

وتشاطر بلغاريا تماما القلق من الآثار المؤذية الواسعة النطاق المترتبة عن الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات التي خلفتها الحرب والتي تلحق بالسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، والعاملين في المنظمات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، وندرك أثر هذه الألغام الأرضية على الأمد الطويل فيما يتصل بتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية. وتُلحق الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة والمتفجرات التي خلفتها الحرب معاناة شديدة بالسكان المدنيين وتسبب لهم أضرارا شديدة ولها نتائج اقتصادية واجتماعية مأساوية. وتخلف أعباء ثقيلة على البلدان المتأثرة وتزيد من صعوبة إعادة بنائها. ولقد أدرك المجتمع الدولي هذه الحقيقة على نطاق واسع، وأصبحت الأعمال الدولية المتعلقة بالألغام من الأولويات المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلغاريا كانت من بين أوائل الدول التي قبلت رسميا ونفذت المبادئ الواردة

في اتفاقية أوتاوا، وساهمت من ثم في إلغاء فئة كاملة من الأسلحة العشوائية الأثر.

ومسألة الأعمال المتعلقة بالألغام وثيقة الصلة بصفة خاصة بعمليات حفظ السلام، لأنها تنفذ في مناطق متأثرة بالألغام ولأن الألغام والأجهزة غير المنفجرة تعوق بصورة خطيرة جهود حفظة السلام، فضلا عن جهود المنظمات الإنسانية، لتقديم المساعدة. وتعتبر بلغاريا أن تضمين متطلبات الأعمال المتعلقة بالألغام في تخطيط وهيكل بعثات لحفظ السلام يتسم بأهمية كبيرة من أجل تنفيذ ولايات البعثات بدقة. ونرحب بالتنسيق الفعال لأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة وبالولاية الهامة التي أُنيطت بشعبة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. إن دور شعبة الأعمال المتعلقة بالألغام في ضمان تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة كلها وتقديم الدعم لعمليات السلام المتعددة الأبعاد، دور جوهري في رأينا.

ونؤيد أيضا الرأي بأن الأعمال الفعالة المتعلقة بالألغام تقتضي أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بطريقة منسقة، وأن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي. وتتطلب أيضا نهجا شاملا يجمع بين إزالة الألغام وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا وبناء القدرات والتوعية بأخطار الألغام.

ومع التسليم بأن المسؤولية الأساسية عن إزالة الألغام والأجهزة غير المنفجرة تقع على عاتق البلدان المتأثرة، فإننا نؤيد الرأي الذي طرحه السيد غينو، وكيل الأمين العام في بيانه، ومفاده أن بمقدور أفراد حفظ السلام أن يساعدوا في تدريب الأفراد العسكريين المحليين على أنشطة إزالة الألغام وفقا للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام التي تم تطويرها بالفعل.

ويتسم الدور الذي يقوم به حفظة السلام بأهمية حيوية لتوعية السكان بشأن أخطار الألغام في المناطق المتأثرة. ونعتقد بأن التوعية بأخطار الألغام تعد عنصرا رئيسيا للإسراع في عمليات إعادة التأهيل الاجتماعي.

ونرى أن إدراج الأعمال المتعلقة بالألغام في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مفيد جدا للمجتمعات المتأثرة. ويمكن توظيف المقاتلين السابقين في برامج الأعمال المتعلقة بالألغام، وبذلك يتسنى تخفيف أخطار الانحرافات وإشراك المجتمعات المحلية في تقرير أولويات الأعمال المتعلقة بالألغام. ومساعدة الضحايا نشاط ضروري لإعادة التعمير والانتعاش الاقتصادي في مراحل ما بعد الصراع في البلدان المتأثرة. ويشكل بتر أجساد المدنيين تهديدا خطيرا للرفاهية الاقتصادية في هذه البلدان. وينبغي أن يشكل تطوير برامج إعادة الإدماج الاجتماعي لضحايا الألغام الأرضية وإعادة تدريبهم جزءا لا يتجزأ من ولاية عمليات حفظ السلام. أخيرا وليس آخرا، نعتقد بأن توفير موارد مالية كافية يتسم بأهمية بالغة لسير أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام. ولهذا السبب مطلوب تعزيز التعاون بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية. والبلدان القادرة على ذلك يمكن أن تسهم في الصندوق التطوعي لمساعدة الأعمال المتعلقة بالألغام.

وفي الختام، أود أن أبرز بضع نقاط نرى أنها ذات أهمية خاصة بشأن تنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام في حفظ السلام.

أولا، نتشاطر الرأي القائل إن نشر المعلومات ذو أهمية خاصة.

ثانيا، فيما يخص التنسيق والمرونة، فإن مركز الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في كوسوفو حالة خاصة، لكنه استطاع أن يشمل كل القطاعات الكبرى

المتعلقة بالألغام في بنية متجانسة. وفي رأينا، أن تلك التجربة يمكن تشاطرها مع برامج الأعمال الأخرى المتعلقة بالألغام، مع مراعاة أن كل حالة تختلف عن سواها.

ثالثا، فيما يتعلق بالتنفيذ، نعتقد أننا يجب أن نواصل التركيز على إحراز تقدم في هذا الميدان.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، ينبغي أن تتعزز البنى القائمة في إطار القطاعين الصحي والاجتماعي، وينبغي أن تشمل الخدمات والبرامج التي تستهدف ضحايا الألغام كل الأفراد ذوي العاهات، بصرف النظر عن أسبابها. وينبغي للمنظمات الدولية، والمانحين، والدول المتضررة أن تدرس المزيد من سبل تعزيز مساعدة ضحايا الألغام، بما في ذلك إعادة الاندماج الاجتماعي – الاقتصادي.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي، يشارك وفد بلدي المتكلمين الآخرين في تهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس، وعلى وجه الخصوص، للمبادرة التي اتخذها بلدكم، أنغولا، لعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن جهود إزالة الألغام، ومسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد كان بلدكم ضحية للألغام، ولذلك، فإن قيادتكم في ضمان تصدي مجلس الأمن لهذه المسألة تحظى بتقدير خاص.

يود وفد بلدي أيضا أن يشكر وكيل الأمين العام، جان – ماري غينو، وكذلك السفير داهيندن، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود بوجه خاص أن نبرز الجهود التي بذلها وكيل الأمين العام غينو، لتقديم مجموعة من المقترحات والآراء إلى مجلس الأمن في هذه الجلسة، لتوسيع ميدان العمل، وزيادة جهود إزالة الألغام، ودعم الإطار المعياري الذي يعمل فيه المجتمع الدولي لمكافحة وبال الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونحن ننوه بالدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في ذلك الصدد، وهي جعلت هذه المسألة واحدة من أولوياتها في سياق مساعيها لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وكجزء من جهود إعادة الإعمار.

وننوه أيضا بالدور الذي يقوم به مركز جنيف، ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

لقد شهدنا مؤخرا، كما أشار سفير المملكة المتحدة، خلال بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، الجهود الهائلة التي تبذلها الأمم المتحدة في ذلك البلد دعما لإزالة الألغام وإعادة الإعمار. وتمكنا أيضا من معرفة ما تكبدته أفغانستان من تكاليف اجتماعية وبشرية هائلة مرتبطة بالألغام، وكذلك فيما يتعلق بضحايا الألغام، والجهود والنفقات المطلوبة لذلك البلد والمجتمع الدولي للقضاء على ذلك الوبال.

ونحن مقتنعون بأن أكثر الوسائل فعالية للوقاية من الضرر الذي تسببه الألغام هو القضاء عليها تماما. وفي ذلك الصدد، شاركت المكسيك بنشاط في المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

انقضت أربع سنوات على انتهاء تلك المفاوضات – المفاوضات التي شاركت فيها كندا بنشاط، وهي أحد المؤيدين الرئيسيين للاتفاقية. بعد أربع سنوات، انضم حوالي ١٤١ بلدا إلى ذلك الصك. ومع ذلك، فإن أعضاء رئيسيين في المجتمع الدولي – مساهمتهم في جهود إزالة الألغام أساسية – لم ينضموا بعد إلى الاتفاقية.

ولذلك، يود بلدي هنا أن يحث البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تقوم بذلك، حتى يتوفر للمجتمع الدولي إطار معياري عالمي

التطبيق يرسي بوضوح التزام كل الدول بالقضاء على هذه الأسلحة، التي يكون ضحاياها الرئيسيون دائما مدنيين أبرياء.

هناك أيضا صكوك أخرى وضعها المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نواصل توسيع الإطار المعياري، حتى تكون لدينا، على المستوى الدولي، كل الصكوك الضرورية لتحقيق الحظر والقضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومن المقدر أنه لا تزال هناك الملايين من الألغام، التي تعرقل العملية الإنمائية والمسؤولة عما بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ ضحية كل عام. ولذلك، مهم جدا للمنظمة أن تضاعف جهودها لكي تحرِّم تلك الأسلحة المهلكة.

ترحب المكسيك بأن تستضيف كينيا المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية. ومن المهم أن المؤتمر سيعقد في إفريقيا، لأن بلدان تلك القارة تضررت ضررا شديدا وأسهمت إسهاما كبيرا في القضاء على وبال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي ينبغي، حسب اقتناعنا، أن يقره المجتمع الدولي.

ومنذ عام ١٩٩٣، أصدر مجلس الأمن بيانات هامة كثيرة فيما يتعلق بوجود الألغام في مختلف مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، لا يزال من الضروري تضمين ولايات عمليات حفظ السلام المختلفة إشارات واضحة، تقضي بتوفير أدوات وبذل جهود ملموسة للتشجيع على أنشطة إزالة الألغام.

ويعتقد بلدنا أن الأنشطة في هذا المجال أساسية لجهود بناء السلام. وقد شاركت المكسيك مشاركة نشطة في تنفيذ أحكام الاتفاقية. وشاركت المكسيك، مع بلدان أخري في نصف الكرة الخاص بنا، في عمليتين لإزالة الألغام. في أمريكا الوسطى. ونحن نؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الألغام في القارة الأمريكية. وسنواصل العمل لتحقيق ذلك الهدف، تحت قيادة الأمم المتحدة، والإسهام في جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن الفرصة لم تسنح لي من قبل، سيدي، أود أنا أيضاً أن أرحب بتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وأتعهد بأن يقدم وفدي كامل دعمه لكم. وأود أن أشكركم كذلك على عقد هذه الجلسة الهامة. فالألغام آفة حقاً، وهي تقتل البشر كل يوم. وقد علمت اليوم للتو أن ستة من التشاديين ومواطن ألماني يعملون في منظمة ألمانية غير حكومية قتلوا في انفجار ذي صلة بالتخلص من ألغام غير منفجرة. وإننا نأسف لهذه الخسائر في الأرواح. ونقدم تعازينا إلى الأسر المنكوبة.

قبل بضعة أيام، أتيحت لنا الفرصة لنعرف ونلمس مدى قسوة الآثار التي تسببها الألغام للبشر، عندما التقينا مع خبراء إزالة الألغام في كابول في إطار بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان. والألغام تجعل الحياة غير محتملة للجميع، لا للمصابين أو المشوهين نتيجة لها فحسب، بل ولكل من يتعين عليهم أن يعيشوا في خوف دائم من الوقوع ضحية لها. والألغام تعرقل عودة الحياة المدنية بعد الصراعات مما يطيل أمد حالة الحرب بالنسبة للسكان المدنيين، بعد توقف العمليات العسكرية لفترة طويلة في بعض الأحيان.

وزرع الألغام من أيسر الأمور في العالم. ولكن، العثور عليها وإزالتها بسلام مهمة صعبة تتطلب موارد تتجاوز قيمة الألغام ذاتها إلى حد بعيد. وقد اطلعتُ على تقديرات للخبراء تفيد أن تكلفة اللغم المضاد للأفراد تبلغ ٣ دولارات، ولكن إزالته تكلف ٠٠٠ ٣ دولار تقريباً. وتلك علاقة غير مقبولة – مثلما أن زرع الألغام غير مقبول على الإطلاق.

ومن دواعي الارتياح البالغ أن عدد الدول التي وقّعت اتفاقية أوتاوا أو صدقت عليها يتزايد باطراد، مما يوسع نطاق الالتزام بحظر استعمال وتكديس وإنتاج

ونقل الألغام المضادة للأفراد والالتزام بتدمير تلك الألغام. ومع أن حجم المشاكل المتصلة بالألغام الجديدة ربما يكون في تناقص، فإن حجم العبء الذي تمثله مشاكل الألغام القائمة لا يزال مذهلا.

سيدي الرئيس، أنتم ومواطنوكم أكثر دراية بما أتكلم عنه ، لأن أنغولا تعد من أكثر الدول تأثراً بالألغام في العالم.

إن الأعمال المتعلقة بالألغام، والتي تتصدى لمجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بالألغام، هي مفهوم جديد يتجاوز الجانب العسكري والجوانب المتعلقة بترع السلاح. وكان على واضعي اتفاقية أوتاوا إرساء نهج عريض القاعدة للأعمال المتعلقة بالألغام بحيث يتضمن الجانب الإنساني أيضاً. ولدى التعامل مع الأعمال المتعلقة بالألغام، ينبغي أن يسأل مجلس الأمن أين ينبغي له أن يتدخل. فالطابع المتعدد الجوانب للأعمال المتعلقة بالألغام لا يوفر إجابة سهلة فيما يبدو.

وبعبارة عامة، بعد الصراع المسلح، تتطلب مرحلة حفظ السلام إزالة الألغام توطئة لعودة الحياة المدنية الأساسية في مناطق الحرب السابقة، ومن أجل سلامة حفظة السلام أنفسهم. وإزالة الألغام والتوعية بخطرها قد يكونان في تلك المرحلة هما العنصران الأساسيان في الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي تلك المرحلة تحديداً، تضطلع الأمم المتحدة، وبخاصة دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بدور رئيسي في تنظيم تلك الأعمال وتنسيقها. ومن الضروري أن تناط ولايات حفظ السلام، وأن تنظم بالتالي، بطريقة تضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بالألغام منذ البداية. وبعبارة أخرى، لا بد أن تكون الأعمال المتعلقة بالألغام ضمن قائمة البنود التي يتعين أن ينظر فيها مجلس الأمن في إطار أي ولاية قد يصدرها لحفظ السلام.

ولكن، مع بدء توطيد السلام، تبرز كل ملامح تلك الطائفة العريضة من الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي تلك المرحلة تحديداً، تدخل جهات فاعلة من خارج الأمم المتحدة في الصورة تدريجيا وبشكل متزايد. ومن بين تلك الجهات المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والوطنية في البلدان المتأثرة. ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد على بناء القدرة المحلية والوطنية بحيث تتولى دور التنسيق بين مختلف الفاعلين في حقول الألغام. وكلما زاد عدد الأطراف المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام، كان التنسيق أمراً أساسياً، مع ضرورة تحديد دور كل جهة بوضوح.

وثمة جانب آخر هو توزيع الأدوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة عندما يتصل الأمر بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وليس في نيتي التعرض لعمل الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بإصلاح الأمم المتحدة، وإن كنت أرى أن دور المجلس أساسا هو ضمان النظر في الأعمال المتعلقة بالألغام، وتضمينها في ولايات حفظ السلام، حسب الاقتضاء.

والجمعية العامة، من جانبها، تتعامل مع الإجراءات المتعلقة بالألغام من كل جوانبها، مستجيبة بذلك لتقرير الأمين العام بشأن تلك المسألة (A/58/260). والتقرير ومشروع القرار المعني بالمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام الذي سيقدم للجمعية العامة في غضون الأسابيع القليلة القادمة، يشكلان معاً أساساً هاماً لهذه المناقشة.

وما فتئت ألمانيا تؤيد مفهوم الأعمال المتعلقة بالألغام منذ البداية. ووزير الخارجية الأسبق كلاوس كينكل، وزميله الكندي لويد اكسوورثي، كانا بين أوائل مؤيدي اتفاقية أوتاوا. وبلغت قيمة إسهامات ألمانيا في الإجراءات المتعلقة بالألغام، منذ عام ١٩٩٢، حوالي ١٠٦ ملايين دولار. وألمانيا عضو مؤسس في فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي أنشأته البلدان المانحة في عام ١٩٩٧

بهدف إنشاء مراكز لتبادل المعلومات والآراء فيما بين الأعضاء ومع هيئات الأمم المتحدة، مثل دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم.

وإحدى المهام الرئيسية لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة في ضمان التمويل الكافي لمشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام. وبوصفي رئيساً لذلك الفريق للسنة الحالية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة كل الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن أو خارجه، أن تقدم دعمها السخي لإجراءات إزالة الألغام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، متمنياً لكم كل التوفيق خلال هذا الشهر. كما أثني على مبادرتكم الحكيمة لمناقشة هذا الموضوع البالغ الأهمية في المجلس. كما أود أن أشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام، والسفير داهيندن على حضورهما معنا هنا اليوم. وأتفق معهما تماما في أن الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام تبقى ضمن الأولويات في جدول الأعمال الدولي لما للألغام من آثار إنسانية واجتماعية – اقتصادية مروعة، فضلا عن إعاقتها لاستقرار وتنمية البلدان في حالات ما بعد الصراع.

وإن كانت هناك أي شكوك في هذا الصدد، فإن رحلتنا الأخيرة إلى أفغانستان قد دللت بوضوح على الأهمية الحيوية لإزالة الألغام بالنسبة لبناء السلام وإعادة البناء. والإجراءات الدولية لمكافحة هذه الآفة لا يمكن أن تكون فعالة تماماً إلا إذا اقترنت بعناصر متوازنة، بما فيها عمليات إزالة الألغام ذاتها، وتدمير المخزونات، وتقديم المساعدة للضحايا، والتوعية بخطورة الألغام، والدعوة الدولية النشطة لفرض حظر كامل على الألغام. وعدا كل ذلك، من الضروري أن نحافظ على مستوى مناسب من التمويل الدولي، ولا سيما في مجالات مثل تقديم المساعدة للضحايا. وينبغي مضاعفة مسؤولية السلطات المحلية عن الأعمال المتعلقة بالألغام.

وإسبانيا على اقتناع راسخ بضرورة مكافحة الآثار الرهيبة للألغام في المجتمعات المتأثرة، من خلال التزام سياسي ومالي قوي، وبأن الإجراءات المتعلقة بالألغام جزء أساسي في بناء السلام.

وإسبانيا، من حيث التزاماتها المالية، خصصت ما يقارب ١,٥ مليون يورو لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام لعام ٢٠٠٢: منها ٤٥ في المائة لمساعدة الضحايا و ٥٥ في المائة للبرامج التدريبية على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. والواقع أن أنغولا كانت أحد المستفيدين الرئيسيين من ذلك البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، لدى بلدي وحدات لإزالة الألغام في كوسوفو والبوسنة والهرسك وأفغانستان. وإلى تلك المساعدة الثنائية ينبغي أن تضاف مساهمات إسبانيا في سياق الاتحاد الأوروبي – الذي تبلغ التزاماته المالية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٤٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ – فضلا عن المساهمات في سياق منظومة الأمم المتحدة، التي دأبت إسبانيا على المساهمة فيها بانتظام.

ومن حيث التزام إسبانيا السياسي، فإنها مستمرة في تعزيز إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وفي التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية. وفي سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، سيستمر بلدي في دعم اعتماد صكوك دولية ملزمة تنظم الذخائر غير المتفجرة والألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

ونظرا لأن الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصر هام لبناء السلام ولتدابير بناء الثقة في حالات الصراع وما بعد الصراع، فإن المطلوب من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي، بتوفير نهج عالمي لإدماج تلك الإجراءات في عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية واستراتيجيات التنمية. ومن هذا المنطلق، تشعر إسبانيا بالامتنان لاستمرار العمل الهام الذي تضطلع به دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام في دورها كمنسق لجميع أنشطة مكافحة الألغام في منظومة الأمم المتحدة وكمقدم للدعم التقني لتلك الأنشطة في ولايات عمليات حفظ السلام وفي التخطيط لها وفي تنفيذها، وإن إسبانيا تدعم هذا العمل دعما كاملا.

وبالنسبة لمسألة أخرى، نرى أن من الصالح بشكل متساو للأمين العام، بالإضافة إلى تقريره السنوي عن الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يقدمه إلى الجمعية العامة، أن يدمج هذا البند في تقاريره عن الأنشطة العامة لعمليات حفظ السلام.

لا يسعني أن أختتم بياني دون أن أذكر امتنان وفدي للإسهام الهام في تنسيق الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام الذي قدمته مؤسسات من قبيل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ، الممثل هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة إسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشعر وفدي بالامتنان لوكيل الأمين العام غينو ولمدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، السيد داهيندن، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة للنطاق الكامل من المشاكل المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ونؤيد جهود الأمم المتحدة لتعبئة المجتمع الدولي بغية التصدي لمسألة الخطر الذي تمثله الألغام. وتدرك روسيا من التجربة المريرة مع المأساة والمعاناة التي تسبب فيهما استخدام الألغام دونما ضوابط. وبالرغم من حقيقة أن أكثر من نصف قرن قد مضى على نهاية الحرب العالمية الثانية، تقوم وزارتا الدفاع والطوارئ في روسيا بتدمير عشرات الآلاف من قطع الذخيرة غير المتفجرة كل عام.

إننا نؤمن بأن من الحتمي أن تظل الإجراءات المتعلقة بالألغام تحظى بالأولوية في عمليات حفظ السلام في مناطق الأزمة. ومن ذلك المنطلق، نؤيد تضمين أحكام مناسبة لذلك الغرض في ولايات عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

وروسيا، من جانبها، تقدم كل ما يمكنها من إسهام في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وحفظة السلام التابعون لنا، إذ ينجزون مهمة جوهرية لحفظ السلام في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا، يقومون بأنشطة إزالة الألغام في تلك المنطقة. وللأسف، قتل أكثر من ١٠ من جنودنا أو أصيبوا بجراح خطيرة من جراء انفجارات الألغام التي وقعت في تلك المنطقة.

وتشارك روسيا في عدد من مشروعات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، لا سيما بموجب عقد مع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو، حيث قمنا بإزالة الألغام من منطقة مساحتها حوالى ٠٠٠ ٢٤٠ متر مربع. وخلال العمل في إعادة تأهيل نفق سالانغ في أفغانستان، أزيل أكثر من ٠٠٠ ٤ لغم ومتفجرات وأبطل مفعولها. ونحن أيضا على استعداد للمشاركة بطريقة عملية في عمليات إزالة الألغام في سياق خطة العمل لأفريقيا، التي اعتمدتها مجموعة الثمانية في كاناسكيس.

وبغية تهيئة أساس معياري وقانوني لمشاركة روسيا في عمليات إزالة الألغام، سنت الحكومة الروسية تدبيرا معنونا ”تدابير لتيسير مشاركة الاتحاد الروسي في البرامج والمشروعات والعمليات الدولية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية“. وينظم ذلك التدبير تقديم المساعدة إلى الدول الأخرى في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

إننا نؤيد مبادرة أنغولا لمناقشة الإجراءات المتعلقة بالألغام في سياق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤمن بأن مناقشة مجلس الأمن لهذه المسألة ينبغي أن تركز على مهام محددة تنشأ لدى تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام. وفي نفس الوقت، فإننا نؤمن بأنه ينبغي تفادي ازدواج عمل الوكالات والهيئات المختلفة للأمم المتحدة في هذا الميدان.

ونظرا لأن الجمعية العامة تنظر في أمر المساعدة لأنشطة إزالة الألغام على أساس منتظم، فإننا نعتقد أنها ستكون فكرة جيدة أن يناقش موضوع تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة بالألغام في تلك الهيئة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بعقد هذه الجلسة كما يرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، في معالجة موضوع الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية، ولكي نعرب عن شكرنا أيضا لمدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، السفير داهيندن.

ما فتئت الألغام تستخدم على نطاق واسع بوصفها وسيلة للحرب في الصراعات في جميع أرجاء العالم. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ما برحت المشاكل الإنسانية الناشئة من استخدام الألغام الأرضية تلقى اهتماما دوليا متزايدا. وفي وقت السلام، تظل بعض البلدان والمناطق التي تضررت في السابق من الصراعات تواجه باستمرار آفة الأعداد الكبيرة من الألغام الأرضية التي خلّفتها الحروب والصراعات التي انتهت منذ وقت بعيد. وتلك الألغام الأرضية مسلطة على رؤوس السكان المحليين كسيف داموقليس. وهي لا تهدد حياة وممتلكات السكان فحسب ولا تعيق جهود عمليات الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية وحفظ السلام فحسب، بل تعرقل أيضا التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المشكلة، إذا لم تعالج بفعالية، ستؤدي بلا شك إلى تقويض جهود المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المتضررة في إعادة إعمارها في مرحلة ما بعد الصراع.

ولقيت المشاكل الإنسانية الناجمة عن استخدام الألغام الأرضية اهتماما كبيرا من الأمم المتحدة. واتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن هذا الموضوع في تاريخ مبكر يعود إلى عام ١٩٩٣. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، خصص مجلس الأمن مناقشة لإزالة الألغام فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي عام ١٩٩٨، أصدرت الأمم المتحدة وثيقة بعنوان ”الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسات الأمم المتحدة“، حددت مسؤوليات الأمم المتحدة ودورها فيما يتعلق بالألغام الأرضية، وكذلك المبادئ التي ستتبع في الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي السنوات الأخيرة، واسترشادا بهذه المبادئ، نسقت هيئات الأمم المتحدة جهودها من خلال تقسيم العمل، وذلك لمساعدة البلدان المتضررة على حل المشاكل المتصلة بالألغام الأرضية. وفي عمليات عديدة لحفظ السلام، اعتبرت الأعمال المتعلقة بالألغام عنصرا هاما في ولاياتها. فبعثات مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضمن بعثات أخرى، قدمت من خلال الأعمال المتعلقة بالألغام إسهامات فعالة في تحسين الحالة الإنسانية في البلدان والمناطق المتضررة، مما عزز إنعاشها وتنميتها الاقتصاديين، وعزز ثقة شعوبها بعملية السلام. ونحن نقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة في إزالة أخطار

الألغام الأرضية. ونشجع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وكيانات أخرى على تقديم استعراض عن تجربتها الناجحة وعلى زيادة اتصالاتها وتعاونها مع البلدان والحكومات والمنظمات الدولية المعنية، ومع المجتمع المدني.

وتفهم الصين أن البلدان المتضررة قلقة بشكل رئيسي إزاء المشاكل الإنسانية الناجمة عن استخدام الألغام الأرضية. ولقد أيدنا باستمرار المجتمع الدولي في جهده لحل هذه المشكلة. وبوصف الصين دولة طرفا في بروتوكول الألغام الأرضية المنقح لاتفاقية الأسلحة التقليدية، ما فتئت تنفذ بحسن نية جميع أحكام هذا البروتوكول. ورغم أن الصين لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا، إلا أننا نؤيد مقاصد هذه الاتفاقية وندعم هدفها النهائي الرامي إلى فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وما فتئت الصين تعمل أيضا بنشاط في مجال المساعدة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. ففي عام ١٩٩٨، تبرعت الصين بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة، الذي ساعد في إزالة الألغام في البوسنة والهرسك. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تعاونت الحكومة الصينية مع الأمم المتحدة في استضافة حلقتين دراسيتين في الصين بشأن التقنيات الدولية لإزالة الألغام لسبعة بلدان متضررة من الألغام وهي إثيوبيا، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، ورواندا، وكمبوديا، وموزامبيق، وناميبيا. وفي عام ٢٠٠١، قدمت الحكومة الصينية إلى إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، ورواندا، وكمبوديا، وموزامبيق، وناميبيا، وهي سبعة بلدان متضررة من الألغام الأرضية، معدات لرصد وإزالة الألغام بقيمة ١,٢٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٢، تبرعنا أيضا ببعض معدات إزالة الألغام للبنان. وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، أرسلنا فريقي خبراء إلى إريتريا لتدريب أفراد عاملين في إزالة الألغام ولتوجيه أنشطة إزالة الألغام في مواقعها. ومن أجل المشاركة الأفضل في أنشطة المساعدة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام وزيادة تعاوننا مع بلدان أخرى في إزالة الألغام، انضمت الصين هذا العام إلى فريق دعم الأعمال المتعلقة بالألغام الذي يتخذ من نيويورك مقرا له. ونحن مستعدون لزيادة عملياتنا للتبادل وتعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة وجميع البلدان المهتمة في جهد حثيث لمساعدة البلدان المتضررة على التخلص من بلاء الألغام الأرضية في وقت مبكر.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بداية، يود وفدي أن يعرب عن تقديرنا لمبادرتكم، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بهذه المناقشة بشأن أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام. لقد استمعنا بعناية وتقدير كبيرين للبيانين اللذين أدلى بهما وكيل الأمين العام غينو والسفير داهيندن. ويزعج باكستان أن ترى أنه لا يزال هناك ٢٠٠ مليون لغم أرضي مكدسة في العالم، ونصفها تقريبا مبعثرة في حوالي سبعين بلدا، بدون أي إشراف عليها. ويسقط حوالي ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص ضحايا للاستخدام العشوائي لمثل هذه الألغام الأرضية كل عام. وسبعون في المائة من هؤلاء الضحايا مدنيون، ونسبة كبيرة منهم نساء وأطفال. وتترتب على الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة آثار اقتصادية واجتماعية قاسية في البلدان المتضررة، وتشكل عبئا ثقيلا على إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي. ولا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد تمنع عددا كبيرا من اللاجئين في حالات ما بعد الصراع من العودة إلى ديارهم.

ومن المفيد أن نذكّر بالمناقشة الموضوعية التي أجرتها الجمعية العامة الأسبوع الماضي بشأن مسألة المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. وتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع، الوارد في الوثيقة A/56/260 و Add.1، كان مفيدا

للغاية في تلك المناقشة. والاستعراض السنوي لاستراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بالألغام، والذي يديره الأمين العام، يعكس أيضا استجابة إيجابية من المجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، لاحظنا التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة والغايات الأخرى المتصلة بها، وهي زيادة المعلومات وتحسين تكنولوجيا المعلومات لنشر الوعي، وتحسين القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ، وخاصة في أكثر البلدان تضررا، مثل العراق وأفغانستان، وتعزيز الجهود لبناء القدرات الوطنية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، والتحسين الكبير لجودة إدارة وتنسيق أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام، وتعزيز تعبئة الموارد من البلدان المانحة، وزيادة الدعوة لدعم الصكوك القانونية ذات الصلة.

والمبدأ الذي يتطلب قبولا وتنفيذا عالميين هو مبدأ مسؤولية الدول التي تزرع بالفعل ألغاما أرضية أو تخلِّف وراءها ذخائر أخرى غير منفجرة في حالات الصراع. وإلى أن يتم الاعتراف بهذا المبدأ وتُطالب البلدان المسؤولة عن مثل هذه الأعمال بتحمل مسؤولياتها، على الأقل مسؤولياتها عن إزالة هذه الألغام الأرضية، فنحن نعتقد أن العمل سيظل ناقصا وبطيئا على الصعيد العالمي. ولاحظنا القضايا ذات الأولوية، التي حددها وكيل الأمين العام في بيانه إلى المجلس هذا الصباح، ونعتقد أن هذا سيوفر في المستقبل إطارا مفيدا جدا لعمل المجلس. ونتفق مع ممثل ألمانيا على أن دور المجلس يتعلق بصفة رئيسية بالإسهام الذي يمكن أن نقدمه في إطار حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع وفي عمليات حفظ السلام، التي من الواضح أنه يوجد فيها دور هام للمجلس في مجال إزالة الألغام، أثناء الصراعات وبعدها.

في سياق الحالات التي يتدخل فيها المجلس حاليا، من الواضح تماما أنه يتعين أن ندرج منع زرع الألغام وتطهير الألغام كهدفين أساسين في حالات الصراع، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي غرب أفريقيا. فالوقاية في هذه الحالة، كالعادة، أفضل من العلاج، ويمكن أن تكون هدفا نسعى لتحقيقه في إطار عمليات حفظ السلام التي يديرها المجلس حاليا.

توضح حالة أفغانستان بجلاء المأساة التي تسببها الألغام الأرضية. حيث يقتل أو يجرح نحو ٣٠٠ شخص شهريا في أفغانستان بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، التي لها هي الأخرى تاريخ في ذلك البلد يتجاوز العشرين عاما.

ووفقا لآخر تقرير لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان،

”الألغام والذخائر غير المنفجرة عقبة أمام إعادة توطين ملايين المشردين داخليا واللاجئين العائدين.“

بالسرعة الحالية لأنشطة إزالة الألغام، يسلم التقرير بأن تطهير أفغانستان من الألغام سيحتاج إلى ١٠ سنوات على الأقل. وستتطلب هذه العملية نحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. ولذلك، نحث الدول والوكالات المانحة على تسريع إجراءاتها ليتسنى تقصير المدة اللازمة لإزالة الألغام من أفغانستان، مما يمهد الطريق أمام إعادة تأهيل الشعب الأفغاني وعودة اللاجئين الأفغان إلى بلدهم في وقت مبكر. وعلى الرغم من العبء الواقع على المرافق الباكستانية الطبية، فإن المئات من ضحايا الألغام الأفغان يعالجون في المستشفيات ومراكز التأهيل الباكستانية كل عام.

من الواضح أن القيود الرئيسية على عمل المجتمع الدولي تتمثل في شح التمويل؛ وثانيا، استخدام أحدث تكنولوجيا لتطهير الألغام في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع؛ وثالثا، عدم وجود استراتيجية واضحة لإعادة تأهيل ضحايا الألغام.

ولما كانت باكستان أكبر بلد يساهم بقوات في عمليات حفظ السلام، فإنها أسهمت في الماضي بفعالية في عمليات إزالة الألغام في عدة بلدان متضررة. فقد أسهمنا في إزالة الألغام في الكويت وكمبوديا وأنغولا والبوسنة والهرسك والصحراء الغربية. ونساعد أيضا في عمليات إزالة الألغام في لبنان وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وباكستان مستعدة لتوفير مرافق تدريب للبلدان المتضررة من الألغام.

في الختام، اسمحوا لي أن أُذكّر بسجل باكستان الفريد في تطهير جميع حقول الألغام بعد ثلاث حروب دارت رحاها في جنوب آسيا، وكذلك أثناء المواجهة العسكرية الأخيرة مع جارتنا من الجهة الشرقية. ولم تنشأ أية حالة إنسانية نتيجة لألغام زرعتها باكستان في إطار هذه الصراعات. وسنظل ملتزمين بالتأكد من أن الألغام الموجودة في مخزوننا العسكري لن تكون سببا في حدوث خسائر مدنية في باكستان أو في أي مكان آخر في العالم.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه الجلسة اليوم وعلى اضطلاعكم بدور ريادي بشأن هذه المسألة. وأتقدم بالشكر أيضا لوكيل الأمين العام غينو والسفير داهيندن على بيانيهما. ومن المهم أن يظل اهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحكوماتنا، بوصفها دولا أعضاء، منصبا على مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن الولايات المتحدة تدرك ما تخلفه هذه الأجهزة القاتلة المخبأة من عواقب مؤلمة على الأبرياء، التي تُحطّم حياتهم ومصادر عيشهم أجهزة من قبيل الألغام الأرضية التي تُركت من حروب سابقة في أكثر من ٦٠ دولة في جميع أنحاء العالم. والإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام يمكن وينبغي أن تكون أكثر من مجرد تطهير الألغام والمتفجرات الأخرى المتبقية من الحرب، مثل القنابل وقذائف المدفعية وقذائف الهاون والصواريخ والقنابل اليدوية غير المنفجرة.

كما أن الجهود الموجهة للإجراءات المتعلقة بالألغام يمكن وينبغي أن تقوم بدور حيوي في تعزيز السلم والاستقرار. فالأراضي المطهرة من الألغام توفر بيئة مادية تُمكّن من تحقيق مصالحة وطنية واستقرار وتنمية اقتصادية. وفي الحقيقة، فإننا بمعالجة إرث الألغام الأرضية المروّع والذخائر غير المنفجرة لا نساعد على حماية الأبرياء من الأذى وإعادة الأرض إلى الإنتاج فحسب، بل إننا نوفر أيضا شيئا ضروريا لمجتمعات مزقتها الحروب، إننا نوفر لها الأمل. فالإجراءات المتعلقة بالألغام تحيي الأمل في أن يكون المستقبل أفضل من الماضي، والأمل في أن تحل أنماط السلام والرخاء محل أنماط الحروب والعنف.

وقد خصّصت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٣ أكثر من ٧٠٠ مليون دولار أمريكي للإجراءات المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية، وستخصص في عام ٢٠٠٤ نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي لحوالي ٤٠ بلدا. ومن دواعي سرورنا أن الجهود المتضافرة التي تبذلها البلدان المتضررة بالألغام، وتلك التي تبذلها الحكومات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، أسفرت عن إحراز تقدم كبير لتخليص العالم من الألغام.

عندما اشتركت الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ لأول مرة في أعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أفغانستان، وسّعنا نطاق المساعدة التي نقدمها في الإجراءات المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية لتشمل أكثر من ٤٠ بلدا، حيث نساعد على إزالة أخطر حقول الألغام، وندرب القائمين بأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ونوفر المساعدة الطبية والتدريب المهني للناجين من حوادث في حقول الألغام ولأسرهم، ونعلم الأطفال وآباءهم التعرف

على مصادر الخطر وتفاديها، كما أننا نقوم بإجراء الأبحاث في التكنولوجيا الجديدة وتطويرها من أجل اكتشاف حقول الألغام وتطهيرها على نحو أكثر أمانا وسرعة وكفاءة.

قبل بدء عملية تحرير العراق، كان يوجد في العراق ما بين ١٠ و ١٥ مليون لغم أرضي، مزروعة في ٥٠٠ ٢ حقل ألغام، و ٢٠٠ ٢ موقع توجد فيها ذخائر غير منفجرة وآلاف المواقع المهجورة التي توجد فيها ذخائر. ولا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل خطرا إنسانيا هائلا. وقد استُهلّت مساعدة الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٢ بمنح قدمها مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية بلغت قيمتها ٢٥,٦ مليون دولار أمريكي لخطة مدتها ثلاث سنوات تغطي التوعية بتقليل مخاطر الألغام وتوسيع عمليات الفريق الاستشاري المعني بالألغام وتنسيق وحصر الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وترى الولايات المتحدة أن أكثر أساليب مساعدة البلدان المتضررة بالألغام فعالية دعم البرامج المحلية المستدامة. ولذلك، وضعنا معظم برامجنا على أساس ثنائي. بيد أننا نسلم بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في مواجهة هذا التحدي الدولي، ونحن فخورون بالعمل الذي نؤديه بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق تلك النتائج. ونحيي قيادة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية على المساهمات الحيوية التي تقدمها لتخليص العالم من الألغام.

كما أننا نساعد على تعزيز مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخارج. وستظل الولايات المتحدة تقوم بدور ريادي في تأييد الجهود التي تبذل للتخفيف من التأثيرات الضارة للاستخدام غير المشروع للألغام الأرضية من خلال مساهماتنا في الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام. وينبغي أن يكون مستقبل الإجراءات المتعلقة بالألغام والجهود التكميلية التي تبذل لحماية المدنيين من الألغام وسائر المتفجرات المتبقية من الحروب مستقبلا ديناميكيا ومثمرا. وقد تعلمنا أشياء كثيرة منذ أن وُضعت إجراءات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية قبل عشر سنوات تقريبا. وسيستفيد العالم جيدا في المستقبل من تراكم هذا الكم من المعرفة. وقد شكّلت حكومة الولايات المتحدة وحكومات الدول المانحة والدول المتضررة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص شبكة دولية هائلة من الإجراءات المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية. وبالعمل معا، نستطيع أن نضع نصب أعيننا تحقيق جعل العالم مكانا يستطيع جميع الأطفال فيه أن يسيروا على الأرض بأمان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي. وأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أعرب عن شكري وامتناني العميق للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، لإحاطته الجيدة جدا ودوره الريادي في مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويطيب لي أيضا أن أرحب بالسفير مارتن داهيندن، وأن أشكره على إحاطته المشجعة جدا والشاملة بخصوص هذه المسألة المهمة، والتي تساعد المجلس على اتخاذ التدابير الضرورية بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام. واسمحوا لي أن أعرب عن تأييدنا الكامل لنُهُج ومبادرات الأمم المتحدة في مجال زيادة الوعي بمشاكل الأعمال المتعلقة بالألغام، ووضع خطط للاستجابة السريعة، وبناء القدرات على المستوى الوطني في البلدان المتضررة بالألغام الأرضية. كما نقدر الدور الإيجابي الذي يضطلع به مركز جنيف الدولي لإزالة

الألغام للأغراض الإنسانية، ونشكر السفير داهينـدن على ملاحظاته الموضوعية، وعلى العمل الذي تنجزه منظمته والذي يشهد على مدى أهمية تعظيم التفاعل بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان.

إن الألغام والذخائر غير المنفجرة تفرض قيودا خطيرة على حياة ملايين الناس، وتشكل عبئا ثقيلا على البلدان المتضررة، وكلها بلدان تحاول أن تتعافى من صدمات الحرب وتصارع من أجل إعادة بناء مجتمعاتها. هذا علاوة على أن الألغام الأرضية تحول دون عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى ديارهم، وتعوق بشكل حاد عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، والانتعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والتنمية.

ونحن نسلم بأن المسؤولية الأساسية عن التعامل مع مشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تقع على عاتق السلطات الوطنية إلا أنه بالنظر إلى عدم كفاية الموارد التقنية والمالية المتاحة، تصبح خطط إزالة الألغام الأرضية، وبخاصة في البلدان النامية الداخلة في صراع أو التي خرجت منه – قاصرة عن التنفيذ في أغلب الأحيان. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة ودائرتها للأعمال المتعلقة بالألغام أن تضطلعا بدور حاسم، بوضع نهج متكامل يرتكز على المساعدات الإنسانية واستراتيجيات التنمية؛ انطلاقا من إدراك أن ضمان الفعالية للأعمال المتعلقة بالألغام يتطلب نهجا شاملا ومتوازنا يشمل إزالة الألغام، وتدمير مخزوناتها، ومساعدة الضحايا، وبناء القدرات، والتوعية بمخاطر الألغام.

لقد عانت أنغولا سنوات طويلة من ويلات الحرب، والتحديات التي تشكلها سياسات الأعمال المتعلقة بالألغام في ظل عملية لحفظ السلام، وفي حالة خرجت من فورها من صراع، غنية عن البيان. وقد سمح انتهاء الحرب بإجراء أول تقييم وطني منهجي لمسألة الألغام الأرضية. وأود هنا أن أشاطر مجلس الأمن بعض الأرقام.

تعد أنغولا أحد أكثر البلدان في العالم تأثرا بالألغام والذخائر غير المنفجرة. وقد بدأ المسح الأولي الذي أجريناه لأثر الألغام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٢ والربع الأول من عام ٢٠٠٣، بلّغت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، عن تطهير حوالي ٢,٨ ملايين متر مربع من الأرض من الألغام، ومسح ما يقرب من ٧,٨ ملايين متر مربع من الأرض، وتدمير أكثر من ٠٠٠ ٥ لغم و ٠٠٠ ١٣ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. والمعهد الوطني الأنغولي لإزالة الأجهزة والذخائر المنفجرة، يفيد بأنه في عام ٢٠٠٢ تمت توعية حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ شخص بمخاطر الألغام.

وفي عام ٢٠٠٢ قدمت عدة بلدان واللجنة الأوروبية تبرعات للأعمال المتعلقة بالألغام في أنغولا، تبلغ حوالي ٢١ مليون دولار – أي بزيادة تقرب من ١٠٠ في المائة عما كان عليه تمويل تلك الأعمال في ٢٠٠١. وكان ذلك تطورا سارا، وغنيمة فورية من غنائم السلام، حيث أنه لم يكن ممكنا إلا بعد انتهاء الحرب في بلدي، كما أنه جاء نتيجة انضمام أنغولا إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

والحكومة الأنغولية، وقد خرجت من حالة صراع وباتت تواجه تحديات ضخمة في معالجة مسألة انتعاشها الاقتصادي والاجتماعي، خصصت حصة متزايدة من ميزانيتها الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. وتقدر هذه الحصة بما يقرب من ١٥ مليون دولار لبرنامج سنة ٢٠٠٣ المضاد للألغام، الأمر الذي يعكس حقيقة أن أنغولا تتحمل جزءا كبيرا من عبء الجهود المبذولة في البلد لإزالة الألغام. ومع

أن مجتمع المانحين ما زال يشكل موردا مهما للدعم في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، فإن تخصيص الحكومة الأنغولية حصة كبيرة نسبيا من ميزانيتها الوطنية لتلك الأعمال، يدلل على رغبتها في الامتثال لالتزاماتها، وعلى إدراكها لأهمية إدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في الإطار الشامل الذي يضم المساعدات الطارئة، وإعادة التوطين، والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، والاستراتيجيات الإنمائية.

ونحن ممتنون غاية الامتنان للمساعدات الكبيرة التي يقدمها المجتمع الدولي، والتي تتضمن المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تتاح من خلال إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٤، نتوقع أن نتمكن من تعزيز تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الضالعة في الأعمال المتعلقة بالألغام.

إن المساعدات الدولية تشكل عنصرا حاسما في جهودنا. ولهذا السبب، نناشد المجتمع الدولي أن يواصل توفير المساعدة الكافية والمستمرة لدعم الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك من خلال المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأمن الطويل الأجل.

ختاما، أود أن أبرز أهمية التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، والهادفة إلى النهوض بجودة عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. فهذا التقرير يبين كيف وفرت مبادرات الأمم المتحدة توجيها وإرشادا قيّمين لجميع الكيانات المعنية بتنفيذ هذه الإجراءات، وكيف عززت التنسيق والمساءلة عبر كل قطاعات المجتمع المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام. ونحن نشاطر الأمين العام الآراء التي أوردها في تقريره بشأن هدف استراتيجية الأمم المتحدة، وهو الدمج الفعال للأعمال المتعلقة بالألغام في الأنشطة الخاصة بالمساعدة في حالات الطوارئ وإعادة التوطين والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

يجري التفاوض الآن، على مستوى الخبراء، حول مشروع بيان رئاسي بشأن موضوع جلسة اليوم، ونتوقع أن يكون جاهزا لاعتماده بحلول الأسبوع المقبل.

أعطي الكلمة للسيد غينو ليرد على الأسئلة ويوضح النقاط التي أثيرت.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن امتناننا لعبارات التأييد التي وجهت لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ولشركائنا في منظومة الأمم المتحدة العاملين في هذا المجال.

ونعرب عن ترحيبنا بصفة خاصة بالتسليم بضرورة إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايات عمليات حفظ السلام عند الاقتضاء. ونرحب أيضا بتقدير مجلس الأمن للدور الذي يمكن أن تؤديه الإجراءات المتعلقة بالألغام في الجهود المبذولة لبناء السلام فيما يتصل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عندما يوظف المقاتلون السابقون في أغراض الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأود الإشارة إلى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام في الواقع أوسع نطاقا من حفظ السلام ومن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، كما جاء في تقرير قدمه الأمين العام مؤخرا للجمعية العامة خلال مناقشة بالغة الأهمية. وأرى أن النهج المتكامل الذي يتخذ من خلال وجود دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ضمن إدارة عمليات حفظ السلام يخدم أغراض الإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل جيد لأنه يعني أن الإجراءات المتعلقة بالألغام من النوع الذي

يضطلع به في عمليات حفظ السلام، أي القيام الفعلي بإزالة الألغام لتيسير نشر قواتنا، يُضطلع بها على نحو يحقق أكبر قدر من الفعالية للتنسيق بينها وبين إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. كما أن القيام بعمليات إزالة الألغام وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتسجيل تلك الأعمال بطريقة موحدة عن طريق نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام يعني تحقيق أكبر قدر من الفعالية في استخدام الموارد، والفعالية في الاضطلاع بالجهد المتراكم الذي يبذل في الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي لا بد للأسف من استمرارها على مدى سنوات كثيرة، وكفالة عدم تكرار ما تم بالفعل أداؤه. ولكن ذلك يتطلب نهجا بالغ الصرامة إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأرى أن النهج المتكامل الذي تتخذه دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام يشجع على ذلك وأنها ستبذل قصارى جهدها لتحسين أسلوب عملنا في الميدان لكي نستفيد بقدر أكبر من الأموال المحدودة المتاحة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد داهيندن، ليقدم أيضاً بعض الإيضاحات والردود.

السيد داهيندن (تكلم بالانكليزية): أشكركم شكرا جزيلا يا سيدي الرئيس على كلماتكم الودية. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لأعضاء المجلس الآخرين على تعليقاتهم وإشاراتهم الإيجابية لإحاطتي وللعمل الذي يقوم به مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وكان من دواعي سروري بصفة خاصة في أثناء هذه المناقشة الشعور بجدوى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام التي نعدها بموجب تكليف من الأمم المتحدة، وما أعرب عنه كثير من التعليقات التي أبديت من أنها تطبق تطبيقا جيدا.

ولعل الكثير مما قلته يبدو لأعضاء المجلس تقنيا، ولكن الأهداف بطبيعة الحال ليست كذلك. فهذا الأمر يتعلق بإنقاذ الأرواح، والسماح للعمليات بأن تجري على النحو الصحيح، والحد من الآلام البشرية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأرى ألا ننسى هذه الأشياء عندما ننظر إلى مسائل أقرب إلى الطابع التقني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد داهيندن على ملاحظاته الإضافية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.